رؤية جديدة لعالم عتيق

مجلة فصلية

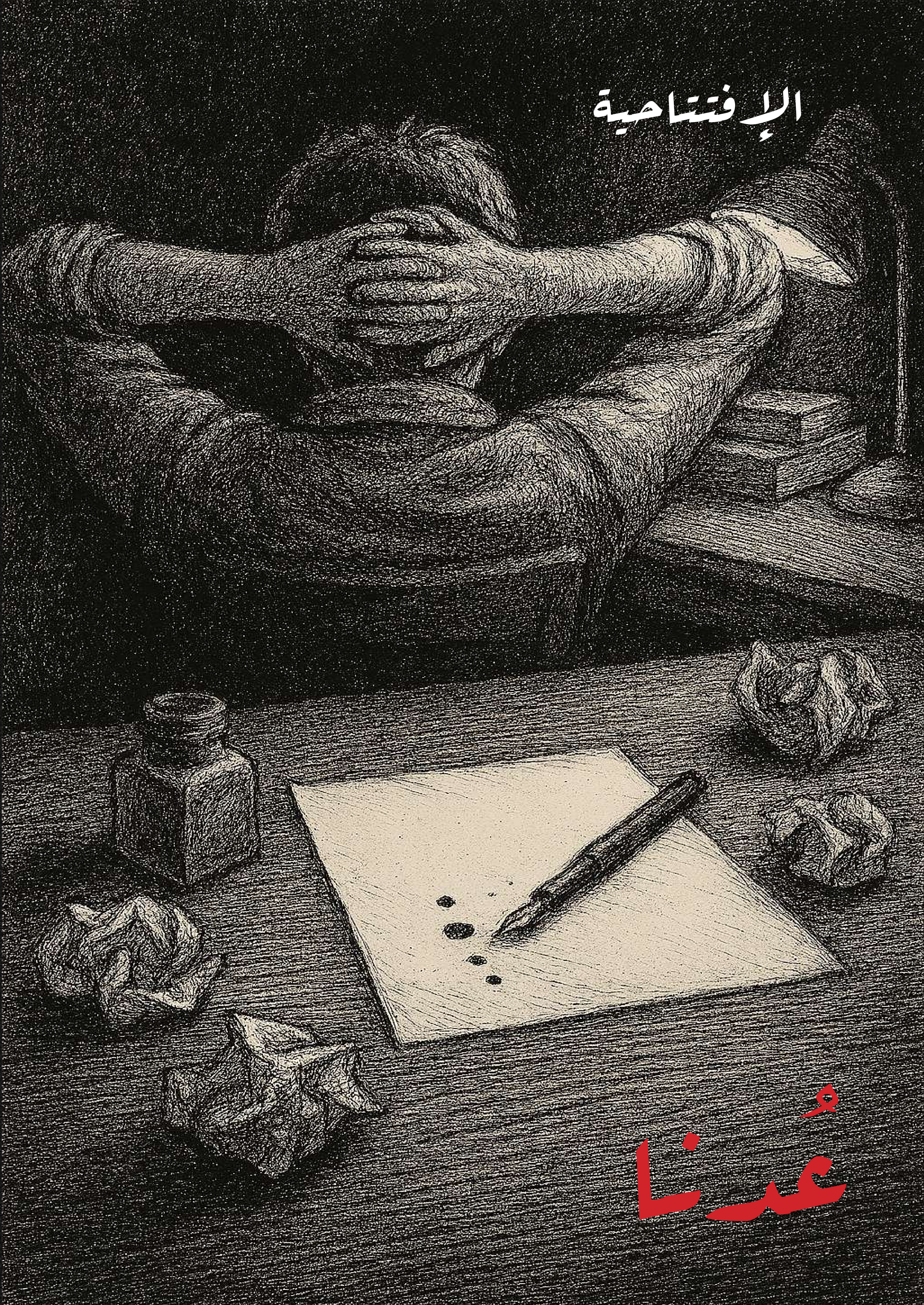
الرؤية المشرقية



الهيئة التحليلية لموقع سهيل للإعلام
رئيس التحرير: حيدر سهيلى الأصفهانى

https://sohailmedia.ir

الإفتتاحية



عُدنا

حين يُصبح العمل الثقافي فعلًا فرديًا، يتحوّل إلى اختبار يومي للصبر، للإيمان، وللقدرة على الاستمرار وسط العزلة.

بعد سنوات من السعي المستقل، أعود إليكم بالعدد الأول من مجلة «الرؤية المشرقية» بنسختها العربية، وهي مجلة فصلية تُنشر في نهاية كل فصل، وتُعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية، وتصدر عن منصة «سهيل للإعلام» (ar.sohailmedia.ir).

بدأتُ هذا المشروع قبل أكثر من ثلاث سنوات، لا بدافع الشهرة، ولا رغبة في التربّح، بل من شغف دفين بالكلمة، ومن إيمان بأن المعرفة لا تُثمر إلا حين تُزرع في أرض حرة، بعيدة عن التوجيه، وعن التزييف، وعن الضجيج.

لكن الطريق لم يكن مفروشًا بالورود. توقفت المجلة لأسباب مهنية وتقنية، ولأسباب أكثر عمقًا: الإرهاق، الوحدة، وضيق اليد. فالعمل الثقافي الحر، في زمننا هذا، لا يُعد مشروعًا مربحًا، بل هو عبءٌ يتحمله صاحبه من ماله ووقته وجهده، فقط لأنه يؤمن برسالة لا تُقاس بالعائد، بل بالأثر.

في حين أُصدر أيضًا مجلة فكاهية شهرية، أحرص على إخراجها كما لو كانت صلاة يومية، مما زاد من حجم الضغط والتعب. ومع مرور الوقت، وجدت نفسي أمام خيارين: إما أن أُسكت الصوت، أو أن أجد وسيلة تُعيدني إلى الساحة دون أن أُنهك نفسي. وهنا جاء الحل من حيث لا أحتسب: الذكاء الاصطناعي.

لم يكن دخول الذكاء الاصطناعي إلى حياتي مجرد تجربة تقنية، بل كان انقلابًا في طريقة التفكير والعمل. تعلّمت كيف أستخدمه لا كأداة، بل كرفيق عمل دائم، لا ينام ولا يتذمر، يُنجز المهام بسرعة، ويمنحني فرصة التركيز على جوهر المحتوى.

في البداية، كان الأمر مربكًا. الذكاء الاصطناعي كحصان جامح، إن لم تكن فارسًا ماهرًا، سيرميك أرضًا. لكنني تعلّمت كيف أروّضه، كيف أوجّهه، كيف أُصحّح أخطاءه، وكيف أستفيد من قوّته دون أن أُفرّط في جودة العمل أو دقّته.

لقد خذلتني الأيدي البشرية مرارًا، لا لضعفها فقط، بل لأنها كثيرًا ما تبرّر تقاعسها بتفسيرات فلسفية واهية، وتُجيد التهرب أكثر مما تُجيد العمل. فاضطررتُ أن أتعلم بنفسي أدوات التصميم والتحرير والنشر، من «إنديزاين» إلى «ووردبرس»، ومن الصوت إلى الصورة، حتى أصبحتُ أقوم بكل شيء وحدي، فقط لأحافظ على استمرارية المشروع. لم يكن ذلك فخرًا، بل ضرورة. كنتُ أُقاتل كي لا يُغلق بابٌ فتحته بشغف، وكي لا تُطفأ شمعةٌ أشعلتها في عتمة التراجع الثقافي.

ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى حياتي المهنية، تغيّر كل شيء.

أصبح لديّ مساعد لا يكلّ و لاينام و لا يملّ، يُنجز المهام بسرعة، ويمنحني مساحة للتفكير والإبداع.

لم أعد أُرهق نفسي في الترجمة الطويلة أو التحرير اليدوي، بل أصبحت أُشرف على العملية، أوجّهها، وأُدقّقها، وأُخرجها كما أريد. لم يكن ذلك استسلامًا للتقنية، بل استثمارًا في العقل، في الوقت، وفي الطاقة التي كانت تُهدر في تفاصيل يمكن أن تُنجز بذكاء.

وهكذا، أُعيد اليوم إطلاق المجلة، ليس فقط كفكرة، بل كمشروع ناضج، حيادي، يخدم القارئ العربي المثقف، المتعلم، والمهتم بالشأن العام، دون تمييز أو انحياز. المجلة تعتمد على مقالات طويلة وتحقيقات معمّقة، بعضها من كتابتي، وبعضها مترجم أو منقول من مصادر عالمية مرموقة. وهي تسعى لأن تكون منبرًا للفكر، لا صدىً للضجيج، وأن تُعيد الاعتبار للكلمة الجادة، في زمن طغت فيه السطحية، وتراجعت فيه القراءة، وتقدّم فيه التهريج على التحليل.

في زمنٍ كانت فيه القراءة فعلًا يومياً، والكتابة وسيلةً للتفكير، أصبحنا اليوم نعيش في عالمٍ تُستبدل فيه الكلمة العميقة بالعبارة السريعة، والتحليل الرصين بالانفعال اللحظي.

القنوات الاجتماعية، التي بدأت كمنصات للتواصل، تحوّلت تدريجيًا إلى بديلٍ زائفٍ للثقافة، تُقدّم نصوصًا قصيرة، مبتورة، تُعامل علًى أنها حقائق مطلقة، لا يُسمح بمساءلتها، ولا يُطلب لها سندٌ أو مرجع. هذه النصوص، التي تُنشر على شكل تغريدات، منشورات، أو مقاطع مصورة، لا تُعاني فقط من قصرها، بل من اختزالها للواقع، ومن تجاهلها للتعقيد، ومن ميلها إلى التبسيط المخلّ. كثيرٌ منها ليست إلا معلومات خاطئة، أو في أفضل الأحوال، معلومات غير مكتملة، تُقدَّم خارج سياقها، فتُضلّل المتلقي بدل أن تُنير له الطريق.

إن هذا النمط من الاستهلاك المعرفي السريع، يُنتج

إنسانًا سطحيًا، لا يملك أدوات الفهم، ولا يُجيد طرح الأسئلة، ولا يُدرك أن وراء كل حدثٍ روايات متعددة، وزوايا نظر متباينة.

الإنسان الذي يتغذّى على النصوص القصيرة، يفقد تدريجيًا قدرته على التأمل، على الربط، على التحليل، وعلى إدراك العلاقات المعقدة بين الظواهر.

لقد أصبحنا نعيش في زمن يُكافأ فيه من يُجيد الصراخ، ويُهمّش فيه من يُجيد التفكير. تُرفع الأصوات، وتُدفن المعاني. تُستبدل المقالات بالدعوات السريعة، وتُستبدل الكتب بالشعارات. والنتيجة: جمهورٌ واسعٌ من المتابعين، لا من القرّاء، ومجتمعٌ يُعيد إنتاج الجهل، لا المعرفة.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى منابر تُعيد الاعتبار للكلمة الجادة، وتُقاوم هذا الانحدار المعرفي. منابر لا تُجاري السرعة، بل تُراهن على العمق. منابر تُعيد للقراءة مكانتها، وللكتابة دورها، وللتحليل قيمته. لأن الثقافة ليست ترفًا، بل ضرورة. ولأن الإنسان لا يُبنى بالصور، بل بالأفكار.

إن «الرؤية المشرقية» تسعى لأن تكون واحدة من هذه المنابر. لا تُجامل السائد، ولا تُساير الضجيج، بل تُحاور العقل، وتُخاطب الوعي، وتُراهن على القارئ الذي لا يكتفي بالسطح، بل يغوص في العمق، ويبحث عن المعنى، ويُدرك أن الحقيقة لا تُختزل في سطر، ولا تُختصر في لحظة.

ويضم هذا العدد الأول مجموعة من المقالات المختارة بعناية:

تحقيق معمّق حول آلية «الزناد» التي فعّلتها ثلاث حكومات أوروبية ضد إيران، مع تحليل قانوني وسياسي لتداعياتها.

مقال تاريخي يناقش حقيقة اسم «إيران»: هل له جذور دستورية ومعاهدات رسمية، أم أنه إعلان فردي من رضا شاه البهلوي؟

ملف اقتصادي مترجم من مجلة Foreign Affairs الأميركية، يبحث في أزمة الديون الأميركية وتأثيرها المحتمل على مستقبل الولايات المتحدة.

مقابلة حصرية مترجمة من مجلة Foreign Policy مع الدكتور محمد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني الأسبق، تتناول رؤيته للعلاقات الدولية.

تحليل للعلاقات الأميركية الهندية، مع التركيز على الرسوم الجمركية المفروضة على الهند وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية.

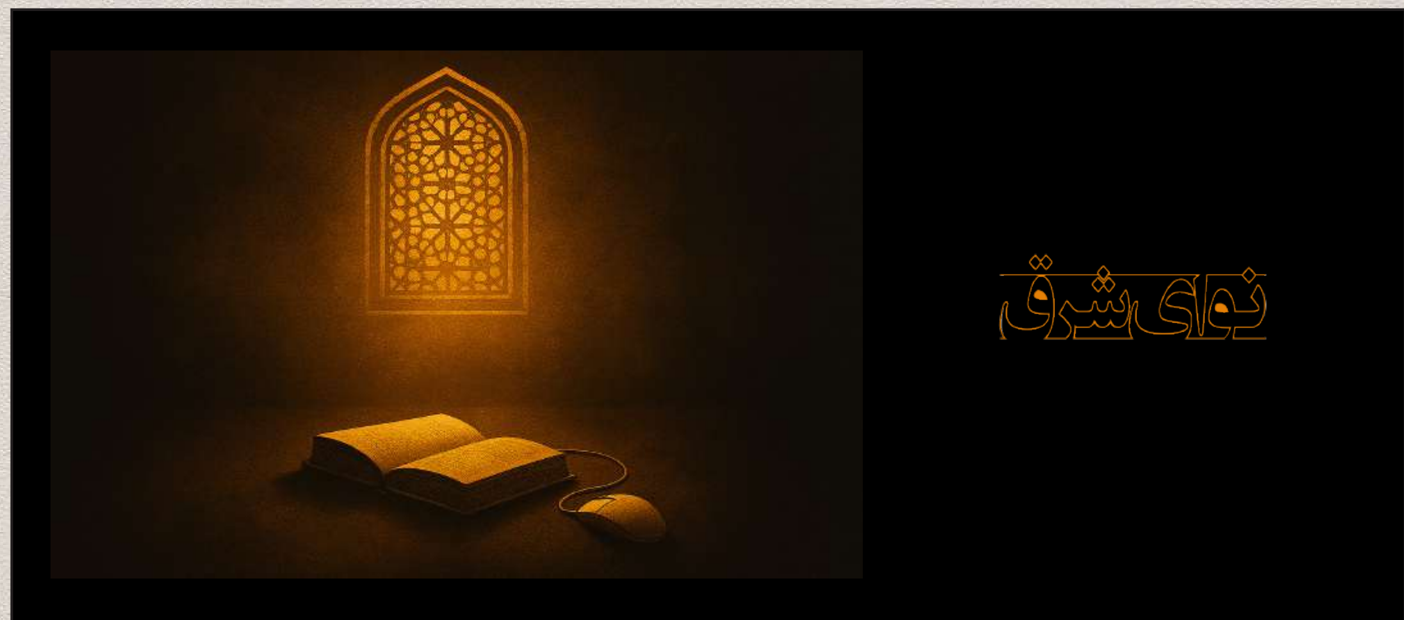
تقرير فكري عن الرؤية الشرقية الجديدة تجاه الوقائع التاريخية، خاصة الحرب العالمية الثانية، وكيف يُعاد تأويلها في سياقات معاصرة.

إن «الرؤية المشرقية» ليست مجرد مجلة، بل هي وعدٌ بالاستمرار، رغم التعب، رغم العزلة، ورغم كل ما يُقال عن موت الكلمة. إنها محاولة لإعادة الاعتبار للفكر، وللتحليل، وللأمل. لأن الأمل، كما أؤمن، ليس هبة، بل مسؤولية.

مع خالص التقدير،

مدير التحرير:

حيدر سهيلي الإصفهاني



يا ويلنا لو كان نتنياهو عاقلاً

حيدر سهيلي الإصفهاني



إن هجومه على قطر لم يكن مجرد خطأ، بل كان كارثة استراتيجية وأخلاقية

حين سمع كثير من الناس أن الطائرات الحربية الإسرائيلية أطلقت صواريخها من فوق قاعدة العديد الأميركية باتجاه هدف في الدوحة، أصيبوا بدهشة بالغة.

لقد كان الهجوم ثقيلًا من حيث رمزيته، إذ وقع قرب أكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة، وعلى أرض أحد حلفاء واشنطن الإقليميين.

لم يُشكك الهجوم فقط في هيبة الولايات المتحدة الدولية، بل إن فشله لم يسمح حتى لنتنياهو بإقامة كرنفال النصر الذي كان يحلم به.

البعض اعتبر الهجوم خطة متألقة، وآخرون رأوه عملية مدروسة لهدف محدد مسبقًا، لكن الحقيقة أبسط بكثير: هجوم أحمق نفذه أحد أكثر السياسيين حماقة في العالم اليوم.

في هذه الأيام، يعرف المحللون المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط عدة حقائق عن نتنياهو بدرجات متفاوتة.

أولًا، قبل أن يكون رئيس وزراء إسرائيل، كان ممثلًا فعليًا للوبي الصهيوني داخل إسرائيل.

رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة، التي تكون أحيانًا إلى وجهات غير معلنة، تهدف للقاء شخصيات شديدة النفوذ، وبعدها تُرفع عنه الضغوط ويُطلق له العنان ليفعل ما يشاء.

خلال لقائه بأوباما وحتى ترامب، أظهرت لغة جسد الرئيسين الأميركيين أنه تجاوز حدوده كثيرًا.

أوباما حاول أن يُظهر له مدى كراهيته له، أما ترامب

فكان يتخذ ملامح ساخرة، وكأنه يقول: «ما شأني؟ هذا أمر الرئيس.»

وأحيانًا ينظر إليه بعدم رضا، وكأنه يلومه على جلب تعليمات جديدة من «سيده» في واشنطن.

كان يستمتع بهذه الصفة سابقًا؛ إذ كان عدد من النواب، بدعم من اللوبي الصهيوني، يُحوّلون الكونغرس إلى كرنفال مثير للاشمئزاز عند استقباله.

حتى أن بعضهم كان يُبلغ عن زملائه الذين امتنعوا عن حضور مراسم استقباله.

داخل إسرائيل، هو مكروه من الجميع، من المعارضة التي تتسع يومًا بعد يوم، وقد طعن الجميع في الظهر بلا تردد.

شكّل فقط عصابته الخاصة، التي تتشارك رؤية واحدة، وجذبت اهتمام اللوبي الصهيوني في أميركا.

من بين الشخصيات البارزة التي همّشها، أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يُمثل أقلية قوية مرتبطة بدوائر النفوذ في روسيا والجالية اليهودية هناك.

تم استبعاده بسهولة، رغم مكانته الثابتة كممثل لليهود الروس، وهو يرفض بشدة الانضمام إلى عصابة نتنياهو المتطرفة.

يمكن تخيّل أن أول «لا» قيلت له جاءت من موسكو.

حين يحاول نتنياهو الدخول في المعادلات السياسية للمجتمع الإسرائيلي الصغير، يواجه بحيرة مضطربة، لذا يُفضّل حل مشاكله في مكان ما بأميركا.

ثانيا، القول بأنه غير عاقل لا يكفي؛ فيه عناصر واضحة من الحماقة والاضطراب النفسي.

تقارير نفسية، بعضها لتقييمه كرئيس حكومة، وبعضها لتشخيص حالته، مليئة بمؤشرات على اضطرابات نفسية ثابتة.

صورة لقائه الأول مع محمود عباس كانت بالنسبة لكثير من علماء النفس مليئة بالمعلومات؛ نتعامل مع شخص يؤمن بكاميرات المراقبة كما يؤمن المؤمنون بوجود الله في كل مكان.

هو مجرد «رجل استعراض».

يعلم أن الكاميرا تراقبه في كل لحظة، وأن «إلهه» الجالس في أميركا يشاهده.

ثالثًا، لا يملك معتقدات دينية، ومعرفته الدينية كمواطن يهودي ضعيفة جدًا.

بعض المصادر تشكك في يهوديته أصلًا.

موقع Religions Facts يُفيد بأنه وُلد في أسرة علمانية، ولم يُقم حتى مراسم «بار ميتسفا» اليهودية.

يصف نفسه بأنه مؤمن بالله، لكنه غير متدين، ولا يتبع أي فرع محدد من اليهودية.

علاقته بالزعماء الدينيين أقرب إلى السياسة منها إلى الإيمان.

هل هو حقًا يهودي متطرف؟ أم أنه يُوظّف اليهودية المتشددة بناءً على أوامر سيده في أميركا لتحقيق أهداف سياسية؟

هذا سؤال تناولته العديد من المقالات.

في خطاباته، يرتكب أخطاء كثيرة حين يتحدث عن العقائد اليهودية.

في إحدى المناسبات، وصف عيد «بوريم» بأنه انتصار اليهود على الإيرانيين، ما أثار غضب الحاخامات.

كما يبتكر تفسيرات جديدة للنصوص المقدسة بما يتماشى مع سياساته.

الهجوم على قطر، هل كان مجرد خطأ ساذج آخر؟ أم أنه تجاوز كل الحدود؟

كثير من المحللين وصفوا هجومه على إيران الذي استمر ١٢ يومًا بأنه خطأ فادح، خصوصًا من ناحية السمعة، وقد منح إيران فرصة لاستعادة مكانتها.

توقع كثيرون أن يتعلّم من هذا الخطأ، لكنه أثبت في هجومه على قطر أنه لا يعرف معنى الخطأ أصلًا.

مع هذا الكم من الدعم الأعمى، خاصة من أميركا، قد يهاجم يومًا إحدى الولايات الأميركية نفسها.

هذا الشعور بالقدرة المطلقة على فعل ما يشاء يُثبت كل ما سبق.

هجومه على قطر كان مشهدًا عرض فيه كل صفاته:

إنه أحمق، لا يفهم شيئًا في السياسة، طوال فترة حكمه يعتمد على دعم حلفائه الأقوياء في أميركا الذين يمنحونه شيكًا مفتوحًا، وهدفه الوحيد هو البقاء في منصب رئيس الوزراء، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح إسرائيل نفسها.



آلية العودة التلقائية وآثارها المتبادلة على إيران وأوروبا

عمل مشترك من سهيل للإعلام وCopilot، تحت إشراف ومتابعة علمية لحيدر سهيلي الأصفهاني

الملخص

تتناول هذه الدراسة الآثار المحتملة لتفعيل آلية العودة التلقائية ضد إيران في إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١. وتُظهر أن هذا الإجراء، رغم طابعه الرمزي والقانوني، لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج مدمرة. بالاستناد إلى مرونة إيران المؤسسية، وشراكاتها الإقليمية، وتجربتها السابقة مع العقوبات، تتحدى الورقة الافتراضات السائدة. كما تستعرض التكاليف الاعتبارية التي قد تتحملها أوروبا، والتحولات الجيوسياسية الناتجة عن تصاعد الضغط. وفي النهاية، تقدم الدراسة تقييماً متعدد الأبعاد للآثار الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي.



المقدمة

خلال العدوان الإسرائيلي على إيران في يونيو ٢٠٢٥، اعتُبرت تصريحات المستشار الألماني دليلاً رمزياً على انحياز أوروبا إلى إسرائيل في هذه العملية، وقد عززت مشاركة الطائرات الحربية الفرنسية والبريطانية في المهام الدفاعية هذا الانطباع بأدلة عملية ملموسة.

وبعد انتهاء الحرب، ورداً على تعليق إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرار مجلس الشورى الإيراني، هدد الاتحاد الأوروبي بتفعيل آلية العودة التلقائية ضد إيران إذا استمرت الأوضاع. وقد صدر هذا التهديد بشكل خاص من دول مجموعة E3 (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة)، مما أدى إلى اتفاق بين إيران والوكالة في القاهرة، نصّ على السماح بتفتيش المنشآت النووية المتضررة وفق شروط محددة.

ومع ذلك، اعتبر الأوروبيون هذا الاتفاق غير كافٍ، وطالبوا بوقف كامل للأنشطة الصاروخية الإيرانية، بما في ذلك الصواريخ قصيرة المدى. وقد أكد مسؤول ألماني أن هذا المطلب يهدف إلى ضمان أمن إسرائيل. وقد فرض هذا الموقف تكاليف سياسية وعملية كبيرة على إيران، وعزز الانطباع العام والإعلامي داخل إيران وفي بعض الأوساط الدولية بأن أوروبا تميل إلى تفعيل آلية العودة التلقائية، وستجد لذلك ذرائع متعددة.

في هذا السياق، تطرح الدراسة السؤال البحثي المركزي التالي:

«إذا افترضنا أن أوروبا ستقوم بتفعيل آلية العودة التلقائية بشكل حتمي، فهل سيؤدي هذا الإجراء إلى إلحاق ضرر جسيم بالاقتصاد الإيراني؟ أم أن تجربة إيران الطويلة مع عقوبات الفصل السابع واستعدادها لمواجهة العقوبات المصرفية والمالية والثانوية، تجعل من آثار هذا التفعيل غير كارثية أو غير مشلّة؟»

وتفترض الدراسة أن:

«تفعيل آلية العودة التلقائية، رغم تهديداته الرمزية والسياسية، لا يمكن أن يؤدي إلى آثار مدمرة.»

ويستند هذا الافتراض إلى أربعة مؤشرات رئيسية:

١- تجربة إيران مع العقوبات غير المباشرة للفصل السابع

• خضعت إيران لسنوات طويلة لعقوبات واسعة النطاق، رغم أنها لم تكن رسمياً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن آثارها العملية كانت مشابهة.

• دفعت القيود المفروضة على القطاع المصرفي والنفط والتأمين وتصدير التكنولوجيا إيران إلى تبني آليات بديلة مثل أنظمة المقايضة، العملات الإقليمية، والشبكات المالية غير الرسمية.

• وقد ساهمت هذه التجربة في بناء نوع من «المرونة المؤسسية»، مما يجعل تفعيل آلية العودة التلقائية مجرد تكرار للضغوط السابقة، وليس بداية أزمة جديدة.

٢- الجاهزية الهيكلية لإيران في مواجهة العقوبات

• بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، أعادت إيران تصميم بنيتها التحتية الاقتصادية والقانونية لمواجهة العقوبات.

• شملت هذه الجاهزية تطوير أنظمة تبادل مالي محلية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتوسيع العلاقات مع الدول غير الغربية.

• كما أن خبرة إيران في التحايل على العقوبات من خلال شركات وسيطة، طرق شحن غير مباشرة، واستخدام العملات غير الدولارية، تظهر قدرتها المتزايدة على مقاومة العقوبات الثانوية.

٣- معارضة الصين وروسيا لتفعيل آلية العودة التلقائية

• باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، أعلنت الصين وروسيا معارضتهما العلنية لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، وأكدتا ذلك في بيانات رسمية.

• لا تمنع هذه المعارضة تشكيل إجماع عالمي ضد إيران فحسب، بل تحافظ أيضاً على قنوات التعاون الاقتصادي والعسكري معها.

• علاوة على ذلك، يمكن لهاتين الدولتين الطعن في شرعية الإجراءات الأوروبية داخل المؤسسات الدولية، واعتبارها انتهاكاً لروح الاتفاق النووي.

٤- التكاليف الاعتبارية على الاتحاد الأوروبي

• قد يُنظر إلى تفعيل آلية العودة التلقائية من قبل أوروبا—خصوصاً بعد اتفاق القاهرة وتعاون إيران

الجزئي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية—على أنه إجراء غير عادل.

- مثل هذا التحرك يضعف مصداقية أوروبا كوسيط مستقل ومتوازن، وقد يقلل من نفوذها الدبلوماسي في الشرق الأوسط.
- كما أن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الأوروبية المعارضة لسياسات إسرائيل قد تفسر هذا الإجراء على أنه انحياز غير مشروط لتل أبيب.

منهجية المصادر

تعتمد هذه الدراسة حصرياً على مصادر إخبارية دولية موثوقة، ومجلات متخصصة، ومؤسسات رسمية عالمية في الاستشهاد والتحليل. وسُتستخدم المصادر الفارسية فقط عند تناول ردود الفعل الداخلية في إيران. وسيتم تجنب الإشارة إلى المصادر الترويجية أو الحزبية، سواء كانت داخلية أو تابعة للمعارضة الخارجية، بشكل كامل. وقد تم اعتماد هذا النهج لضمان الحياد، والدقة التحليلية، والمصداقية العلمية.

٢- الإطار النظري والمفاهيمي

٢/١ تعريف آلية العودة التلقائية (Snapback Mechanism)

آلية العودة التلقائية هي مصطلح مستخدم في أدبيات القانون الدولي والدبلوماسية النووية، وتشير إلى آلية إعادة فرض تلقائي للعقوبات الأممية ضد إيران. وقد تم تضمين هذه الآلية في نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، الذي صدر عقب الاتفاق النووي (برجام) عام ٢٠١٥.

بموجب هذه الآلية، إذا ادعى أحد أطراف الاتفاق—وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن—أن إيران لم تلتزم «بشكل كبير» بتعهداتها، يمكنه بدء إجراء يؤدي في النهاية إلى إعادة جميع العقوبات الأممية التي كانت مفروضة قبل الاتفاق، دون الحاجة إلى تصويت جديد في مجلس الأمن.

تتميز هذه الآلية عن الإجراءات المعتادة في مجلس الأمن بأنها غير قابلة للنقض من قبل الأعضاء الآخرين. بمعنى آخر، إذا بدأت فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة هذا الإجراء، فإن اعتراض الصين أو روسيا لا يمكنه إيقاف إعادة فرض العقوبات.

هذه الخاصية تجعل من آلية العودة التلقائية أداة قوية وربما خطيرة في العلاقات الدولية، خصوصاً في حالات تصاعد الخلافات السياسية بين أطراف الاتفاق.

من الناحية القانونية، تمثل هذه الآلية نوعاً من «العودة إلى الوضع السابق»، حيث تُعاد إيران إلى حالة العقوبات الأممية الشاملة، بما في ذلك العقوبات العسكرية، المالية، المصرفية، وقيود تصدير التكنولوجيا.

ورغم أن هذه الآلية مدرجة في نص الاتفاق النووي، إلا أنها كانت موضع جدل منذ البداية، حيث اعتبرها بعض المحللين انتهاكاً لروح الاتفاق.

٢/٢ الوضع القانوني في قرار ٢٢٣١

قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ هو الوثيقة التي تعترف بالاتفاق النووي وتُرسّخ إطاره التنفيذي على المستوى الدولي.

لا يقتصر هذا القرار على تحديد التزامات إيران، بل يحدد أيضاً واجبات وصلاحيات الأطراف الأخرى.

وقد صيغت البنود المتعلقة بآلية العودة التلقائية بطريقة تتيح إعادة فرض العقوبات في حال حدوث «عدم التزام كبير» من جانب إيران.

من منظور القانون الدولي، تُعد هذه البنود بمثابة «شرط فسخ ضمني»، يسمح للأطراف بتعليق الاتفاق وإعادة العقوبات إذا تم خرق الالتزامات.

لكن تفسير مصطلح «عدم التزام كبير» يظل غامضاً وموجهاً سياسياً، إذ لا توجد معايير قانونية دقيقة أو هيئة مستقلة لتقييم هذا الخرق، مما حول الآلية إلى أداة ضغط سياسي أكثر من كونها أداة قانونية بحتة.

نقطة مهمة أخرى هي أن القرار ٢٢٣١، خلافاً للقرارات السابقة بشأن إيران، لا يقع تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا يعني أن تنفيذه غير إلزامي قانوناً، إلا إذا تم تفعيل آلية العودة التلقائية. وبالتالي، فإن إيران قبل التفعيل لا تُعتبر خاضعة لعقوبات أممية ملزمة، وهو فرق جوهري عن وضعها قبل الاتفاق النووي.

٢/٣ الفرق بين عقوبات الفصل السابع والعقوبات الثانوية

عقوبات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي تلك التي يفرضها مجلس الأمن بموجب صلاحياته في هذا الفصل، وتكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء. وتشمل هذه العقوبات حظر بيع الأسلحة، تجميد الأصول، قيود السفر، ومنع التعاون التكنولوجي مع الدولة المستهدفة.

أما العقوبات الثانوية، فهي تلك التي تفرضها دولة واحدة (مثل الولايات المتحدة) ضد كيانات أو دول تتعاون مع الدولة المستهدفة.

بمعنى آخر، لا تُفرض هذه العقوبات مباشرة على إيران، بل على الشركات والبنوك التي تتعامل معها. ورغم أنها ليست ملزمة دولياً، إلا أن تأثيرها كبير بسبب الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، حيث تمتنع العديد من المؤسسات الدولية عن التعاون مع إيران خوفاً من العقوبات الأمريكية.

الفرق الجوهري بين النوعين يكمن في درجة الإلزام، نطاق التنفيذ، والشرعية الدولية.

فعقوبات الفصل السابع تتمتع بشرعية قانونية دولية ويجب تنفيذها من قبل جميع الدول، بينما العقوبات الثانوية تُستخدم كأدوات ضغط سياسي واقتصادي، وتبقى شرعيتها محل جدل.

في سياق هذه الدراسة، يُعد هذا الفرق مهماً، لأن الفرضية تقوم على أن إيران تمتلك خبرة طويلة في مواجهة كلا النوعين من العقوبات، وقد نجحت في تعزيز مرونتها المؤسسية.

استناداً إلى هذا الإطار، نقترح الهيكل التالي للدراسة:

١- المقدمة

٢- الإطار النظري والمفاهيمي
- تعريف آلية العودة التلقائية في قرار ٢٢٣١
- موقعها القانوني في النظام الدولي
- الفرق بين عقوبات الفصل السابع والعقوبات الثانوية
- مفهوم «المرونة المؤسسية» في اقتصاد العقوبات

٣- تحليل عناصر الفرضية

٣/١ تجربة إيران مع عقوبات الفصل السابع غير المباشرة
- مراجعة تاريخية للعقوبات
- الآليات الاقتصادية البديلة
- تأثيرها على سلوك المؤسسات الإيرانية

٣/٢ الجاهزية الهيكلية لإيران
- الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠١٨
- الأدوات المحلية لمواجهة العقوبات
- القدرات الإقليمية وغير الدولارية

٣/٣ معارضة الصين وروسيا
- المواقف الرسمية في مجلس الأمن
- إمكانيات التعاون الاقتصادي والعسكري
- تأثير ذلك على شرعية الإجراء الأوروبي

٣/٤ التكاليف الاعتبارية على أوروبا
- التحليل الدبلوماسي والإعلامي
- تأثير ذلك على دور أوروبا كوسيط
- الانعكاسات الداخلية في دول الترويكا الأوروبية

٤- الانتقادات الداخلية للفرضية وحدود التحليل
- تجاهل التجربة المعيشية للعقوبات: التضخم، البطالة، التآكل الاجتماعي
- الآثار المدمرة لآلية العودة التلقائية: إضفاء الشرعية على السلوك غير المشروع
- الانسداد الكامل لمسارات الانفراج: تصاعد التوتر، واستيقاظ شبح الحرب

٥- النتائج المحتملة لتفعيل آلية العودة التلقائية
- توسع نطاق العقوبات وانضمام الدول المحايدة
- تآكل شرعية أوروبا في الجنوب العالمي
- تصاعد التوترات الإقليمية وخطر النزاعات بالوكالة
- تعزيز المسارات الموازية وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية

٦- التقييم النهائي والإجابة على سؤال البحث
- تلخيص الآثار الاقتصادية والسياسية
- تقييم مدى «الدمار» الناتج عن العقوبات
- تحليل تكاليف المواجهة لكل من إيران وأوروبا
- الاستنتاج التحليلي بشأن الفرضية

٧- نظرة إلى المستقبل
- إعادة تعريف دبلوماسية إيران في عالم متعدد الأقطاب
- إعادة بناء الاقتصاد الداخلي على أساس المرونة الاجتماعية ومكافحة الفساد بلا مجاملة
- إعادة تشكيل سردية وسلوك إيران في الساحة الدولية

٢/٤ مفهوم المرونة المؤسسية (Institutional Resilience)

المرونة المؤسسية هي مفهوم في أدبيات الاقتصاد السياسي ودراسات العقوبات، ويشير إلى قدرة مؤسسات الدولة الداخلية على الحفاظ على الأداء، التكيف، ومقاومة الضغوط الخارجية.

يتجاوز هذا المفهوم مجرد «التحمل الاقتصادي»، ويشمل قدرة الهياكل القانونية، الإدارية، المالية، والسياسية على إعادة إنتاج نفسها في ظروف الأزمة.

في حالة إيران، تعززت هذه المرونة بشكل ملموس بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨.

فقد طورت المؤسسات الاقتصادية، مثل البنك المركزي، وزارة النفط، والهيئات التجارية، آليات للالتفاف على العقوبات، استخدام العملات البديلة، والتعامل مع شركاء غير غربيين.

كما قدمت المؤسسات القانونية والدبلوماسية الإيرانية حججاً في المحافل الدولية لنزع الشرعية عن العقوبات.

تُعد المرونة المؤسسية عنصراً أساسياً في فرضية هذه الدراسة، لأنها تُظهر أن إيران قادرة على مواجهة إعادة فرض العقوبات ليس فقط اقتصادياً، بل أيضاً على المستوى الهيكلي.

وقد نتجت هذه المرونة عن تراكم الخبرة، الإصلاحات، والتكيف التدريجي مع بيئة العقوبات، ويمكن أن تمنع حدوث «دمار شامل» جراء العقوبات الجديدة.

ج) العقوبات بعد الاتفاق النووي: العودة الأحادية من قبل الولايات المتحدة (٢٠١٨-حتى الآن)

- الجهة المنفذة: الولايات المتحدة الأمريكية
- الأساس القانوني: الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨، وإعادة فرض العقوبات بموجب قانون العقوبات الشاملة ضد إيران (CISADA) وقانون العقوبات الثانوية
- المضمون:
  - o إعادة فرض العقوبات على البنك المركزي، شركة النفط الوطنية، والمؤسسات الاقتصادية الرئيسية
  - o تهديد الشركات الأجنبية بعقوبات إذا تعاونت مع إيران
  - o عقوبات ثانوية ضد البنوك، شركات التأمين، وخطوط الشحن غير الأمريكية
  - o حظر بيع الطائرات، المكونات الصناعية، والمعدات الطبية المتقدمة



رغم معارضة الاتحاد الأوروبي، الصين، وروسيا لهذه العقوبات، إلا أن العديد من الشركات الدولية أوقفت تعاونها مع إيران خوفاً من العقوبات الأمريكية. وبهذا، عادت إيران فعلياً إلى وضع مشابه لعقوبات الفصل السابع، دون أن يصدر قرار رسمي من مجلس الأمن.

ثانياً - الآليات الاقتصادية البديلة

رداً على هذه العقوبات، صممت إيران ونفذت مجموعة من الآليات البديلة تهدف إلى الحفاظ على الحد الأدنى من التفاعل الاقتصادي مع العالم، تقليل الاعتماد على المؤسسات الغربية، وخلق مسارات موازية للتجارة والتمويل. وتشمل هذه الآليات:

- المقايضة التجارية مع الدول المجاورة والشركاء الآسيويين، خاصة الصين، الهند، تركيا، والعراق
- استخدام العملات غير الدولارية مثل اليوان، الروبية، الروبل، والليرة لتجاوز القيود المفروضة على الدولار
- إنشاء أنظمة تبادل مالي محلية كبدائل لـ SWIFT لتسهيل المعاملات المصرفية الداخلية والإقليمية
- تأسيس شركات وسيطة وصورية خارج البلاد لتنفيذ الصفقات النفطية والصناعية بشكل غير مباشر
- تطوير القدرات الإنتاجية المحلية في مجالات مثل البتروكيماويات، الأدوية، المعدات الصناعية، وتكنولوجيا المعلومات
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع الدول غير الغربية لجذب الاستثمارات، نقل التكنولوجيا، وإبرام اتفاقيات ثنائية

ورغم ما واجهته هذه الآليات من تحديات تنفيذية وضعف في الكفاءة في البداية، إلا أنها تحولت تدريجياً إلى جزء من البنية الاقتصادية لإيران، وأسهمت في التخفيف من آثار العقوبات.

ثالثاً - تأثير العقوبات على سلوك المؤسسات الإيرانية

لم تؤثر العقوبات غير المباشرة على المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل غيّرت أيضاً سلوك المؤسسات الرئيسية في البلاد. ويمكن ملاحظة هذا التحول المؤسسي على عدة مستويات:

١. المؤسسات الاقتصادية مثل البنك المركزي، وزارة النفط، ومنظمة تنمية التجارة، اتجهت نحو التخطيط في ظروف الأزمة، وبدأت بوضع سيناريوهات للعقوبات، إدارة المخاطر، وتعزيز المرونة المؤسسية.

٢. المؤسسات القانونية والقضائية شرعت في صياغة تشريعات داخلية لدعم المنتجين، تسهيل التجارة، ومكافحة الفساد في ظل العقوبات، إلى جانب جهود قانونية لملاحقة العقوبات في المحافل الدولية.

٣. المؤسسات الدبلوماسية وعلى رأسها وزارة الخارجية، تحولت نحو الدبلوماسية الاقتصادية والإقليمية، مع التركيز على العلاقات مع الصين، روسيا، دول منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، والتكتلات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي.

٤. المؤسسات الإعلامية والدعائية ساهمت في ترسيخ خطاب «المقاومة الاقتصادية» و«اقتصاد العقوبات»، مما أدى في بعض الحالات إلى نشوء نوع من الإجماع الوطني في مواجهة الضغوط الخارجية.

هذا التحول في السلوك المؤسسي يدل على أن إيران لم تكتف بالأدوات الاقتصادية لمواجهة العقوبات، بل أعادت تشكيل بنيتها المؤسسية أيضاً. وهذا ما أُشير إليه في الفصل السابق بمفهوم «المرونة المؤسسية»، والذي تظهر تطبيقاته العملية هنا في سلوك المؤسسات الإيرانية.

٣/٢ الجاهزية الهيكلية لإيران

رغم أن تفعيل آلية العودة التلقائية يؤدي قانونياً إلى إعادة فرض العقوبات الأممية، فإن إيران عملياً واجهت ضغوطاً مشابهة منذ عام ٢٠١٨، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الأحادية. وقد دخلت إيران في مرحلة من العزلة الاقتصادية، استبقت فيها العديد من آثار آلية العودة التلقائية.

وفي مواجهة هذا الوضع، أُجريت سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في المجالات الاقتصادية، القانونية، والدبلوماسية، بهدف تقليل الهشاشة وزيادة القدرة على الصمود أمام العقوبات.

أولاً - الإصلاحات الاقتصادية بعد عام ٢٠١٨

بعد إعلان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨، واجهت الحكومة الإيرانية أزمات مثل انخفاض صادرات النفط، انهيار قيمة الريال، وقيود مصرفية حادة. ورداً على هذه الأزمات،

بدأت إصلاحات في عدة محاور رئيسية:

- مراجعة الموازنة العامة بهدف تقليل الاعتماد على عائدات النفط
- زيادة مساهمة الضرائب في تمويل الدولة وتوسيع القاعدة الضريبية
- تعزيز القطاعات غير النفطية مثل البتروكيماويات، الزراعة، والصناعات الصغيرة
- تطوير البنية التحتية الرقمية والتجارة الإلكترونية لتقليل الاعتماد على التجارة التقليدية
- إصلاح النظام النقدي من خلال إنشاء أسواق موازية للعملات، ضبط الطلب، وتقييد خروج رؤوس الأموال
- زيادة دعم الإنتاج المحلي عبر تقديم التسهيلات، الإعفاءات الضريبية، وحظر استيراد السلع غير الضرورية

ورغم ما واجهته هذه الإصلاحات من تحديات مثل التضخم، الفساد المؤسسي، وضعف التنفيذ، إلا أنها نجحت في تحويل الاقتصاد الإيراني من نموذج يعتمد على النفط والدولار إلى نماذج أكثر مرونة.

ثانياً - الأدوات المحلية لمواجهة العقوبات

إلى جانب الإصلاحات الكبرى، طورت إيران مجموعة من الأدوات التنفيذية والمؤسسية لمواجهة العقوبات، بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من الأداء الاقتصادي والمالي في ظل القيود:

- إنشاء أنظمة تبادل مالي محلية كبدائل لـ SWIFT لتسهيل المعاملات المصرفية الداخلية والإقليمية
- تأسيس شركات وسيطة وصورية خارج البلاد لتنفيذ الصفقات النفطية والصناعية بشكل غير مباشر
- تطوير شبكات النقل والتأمين المحلية لتقليل الاعتماد على الشركات الدولية
- استخدام التكنولوجيا المحلية في مجالات الطاقة، الأدوية، والزراعة لتقليل الحاجة إلى الاستيراد
- تعزيز المؤسسات الرقابية والقضائية لمكافحة الفساد والاستغلال في ظل العقوبات
- إنشاء آليات قانونية لدعم المنتجين والمصدرين في مواجهة آثار العقوبات

وقد لعبت هذه الأدوات، خصوصاً في مجالات النفط، المصارف، والتجارة الخارجية، دوراً مهماً في الحفاظ على الأداء الاقتصادي، وأظهرت قدرة إيران على إعادة تشكيل بنيتها التحتية لمواجهة بيئة العقوبات.

ثالثاً - القدرات الإقليمية وغير الدولارية

من أهم محاور الجاهزية الهيكلية لإيران، توسيع العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار واستخدام العملات غير الدولارية. وقد هدفت هذه السياسة إلى تقليل الاعتماد على النظام المالي الغربي وخلق مسارات موازية للتجارة والتمويل:

- توسيع العلاقات التجارية مع دول الجوار مثل العراق، تركيا، أفغانستان، باكستان، وآسيا الوسطى
- تعزيز التعاون مع الصين وروسيا عبر اتفاقيات ثنائية، المقايضة، والاستثمارات المشتركة
- استخدام عملات بديلة مثل اليوان، الروبل، الروبية، والليرة في المعاملات الخارجية
- الانضمام إلى تكتلات إقليمية مثل منظمة شنغهاي، منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، والاتحاد الأوراسي
- إنشاء بنوك مشتركة وصناديق استثمار إقليمية لتسهيل المعاملات المالية دون الحاجة إلى الدولار أو اليورو

ورغم أن هذه القدرات لم تحل بالكامل محل النظام المالي الغربي، إلا أنها ساهمت في تلبية جزء من احتياجات إيران في ظل العقوبات، وزادت من هامش المناورة الاقتصادية.

في المجمل، فإن الجاهزية الهيكلية لإيران بعد عام ٢٠١٨ لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية، بل تشمل أيضاً الأدوات التنفيذية والقدرات الإقليمية. وتُعد هذه الجاهزية عنصراً أساسياً في فرضية الدراسة، التي تؤكد أن إيران، خلافاً للتصورات الشائعة، لن تنهار نتيجة تفعيل آلية العودة التلقائية، بل تمتلك القدرة على مواجهتها من خلال الخبرة وإعادة تشكيل مؤسساتها.

٣/٣ معارضة الصين وروسيا

رغم أن آلية العودة التلقائية مصممة قانونياً بحيث يمكن لأي طرف من أطراف الاتفاق النووي (بما في ذلك الدول الأوروبية) أن يفعّلها ويعيد تلقائياً العقوبات الأممية ضد إيران، فإن معارضة الصين وروسيا لهذا المسار تحمل آثاراً سياسية ودبلوماسية بالغة. هذه المعارضة لا تمنع فقط تشكّل إجماع عالمي ضد إيران، بل تضعف أيضاً شرعية الخطوة الأوروبية على

المستوى الدولي، وتحافظ على إمكانيات التعاون الاقتصادي والعسكري بين إيران والشرق.

أولاً - المواقف الرسمية في مجلس الأمن

منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، أعلنت الصين وروسيا مراراً معارضتهما لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران. وقد انعكست هذه المواقف في جلسات مجلس الأمن، البيانات الدبلوماسية، ووسائل الإعلام الرسمية في كلا البلدين.

- روسيا، عبر ممثلها الدائم في الأمم المتحدة، أكدت مراراً أن تفعيل آلية العودة التلقائية من قبل الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة يُعد «انتهاكاً لروح الاتفاق النووي» و«استغلالاً غير مشروع للآلية القانونية في القرار ٢٢٣١». كما شددت موسكو على أن هذا الإجراء يفتقر إلى الإجماع الدولي ولا يمكن اعتباره أساساً مشروعاً لإعادة العقوبات.
- الصين، في بيانات وزارة الخارجية وخطابات ممثليها في مجلس الأمن، وصفت إعادة العقوبات بأنها «غير قانونية» و«غير بنّاءة»، مؤكدة أن مثل هذه الخطوة لا تضر بالاتفاق النووي فحسب، بل تهدد أيضاً الاستقرار الإقليمي.

ورغم أن هذه المواقف لا تستطيع قانونياً منع تفعيل الآلية (لأن تصميمها يجعلها غير قابلة للنقض)، إلا أنها سياسياً تمنع تشكّل إجماع عالمي ضد إيران وتضعف شرعية الخطوة الأوروبية.

ثانياً - إمكانيات التعاون الاقتصادي والعسكري

لم تقتصر معارضة الصين وروسيا على التصريحات السياسية، بل تجسدت أيضاً في تعاون اقتصادي وعسكري فعلي مع إيران، خاصة في ظل العقوبات، مما ساهم في الحفاظ على الأداء الاقتصادي والأمني الإيراني.

- اقتصادياً، لا تزال الصين من أكبر الشركاء التجاريين لإيران، حيث تستمر شركاتها في استيراد النفط الإيراني، الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والتعاون في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات. أما روسيا، فتواصل تعاونها مع إيران في مجالات الطاقة النووية، النقل، والصناعات الثقيلة.
- عسكرياً وأمنياً، تتعاون إيران مع روسيا في شراء المعدات الدفاعية، التدريب العسكري، والتنسيق الاستخباراتي. وتشكل المناورات البحرية المشتركة في الخليج الفارسي وبحر عمان مثالاً على هذا التعاون. كما أن الصين شاركت إيران في مجالات الأمن السيبراني والتقنيات الدفاعية.

هذه القدرات تمنح إيران أدوات لتخفيف آثار العقوبات الغربية، وتفتح لها مسارات بديلة للتمويل، التكنولوجيا، والأمن. وبالتالي، فإن تفعيل آلية العودة التلقائية لا يؤدي بالضرورة إلى عزل إيران بالكامل.

ثالثاً - التأثير على شرعية الخطوة الأوروبية

معارضة الصين وروسيا لا تمنع فقط الإجماع العالمي، بل تضع أيضاً شرعية الخطوة الأوروبية موضع شك. ويمكن تحليل هذا التأثير على عدة مستويات:

١. على مستوى القانون الدولي، ترى الصين وروسيا أن الخطوة الأوروبية تتعارض مع روح الاتفاق النووي والقرار ٢٢٣١. ويجد هذا التفسير صدى في المحافل الدولية ووسائل الإعلام العالمية، مما يجعل الخطوة الأوروبية تُعتبر «استغلالاً للآلية القانونية».

٢. على مستوى الدبلوماسية متعددة الأطراف، فإن معارضة عضوين دائمين في مجلس الأمن تضعف مصداقية أوروبا في المؤسسات الدولية. أوروبا، التي تقدم نفسها كوسيط مستقل، تُرى في هذا السياق كطرف منحاز ومتوافق مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

٣. على مستوى الرأي العام العالمي، خاصة في الدول غير الغربية، قد تُعتبر الخطوة الأوروبية تصرفاً غير عادل وموجهاً سياسياً. هذه الصورة يمكن أن تؤثر سلباً على علاقات أوروبا الدبلوماسية مع دول الجنوب العالمي.

في المجمل، فإن معارضة الصين وروسيا لا تمنح إيران فقط هامشاً اقتصادياً وأمنياً، بل تضعف أيضاً شرعية الخطوة الأوروبية وتمنع تشكّل إجماع دولي ضد إيران. وهذا العنصر يُعد من ركائز فرضية الدراسة التي تؤكد محدودية الآثار المدمرة لتفعيل آلية العودة التلقائية.

٣/٤ التداعيات الاعتبارية على أوروبا

رغم أن تفعيل آلية العودة التلقائية من قبل أوروبا قد يكون مبرراً قانونياً ضمن القرار ٢٢٣١، إلا أنه يواجه

تحديات سياسية وأخلاقية كبيرة. خاصة بعد اتفاق القاهرة والتعاون الجزئي لإيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكن اعتبار هذه الخطوة تصرفاً غير عادل ومنحازاً. وتُدرس هذه التداعيات الاعتبارية على ثلاثة مستويات: الدبلوماسي، الإعلامي، والداخلي.

أولاً - التحليل الدبلوماسي والإعلامي

لطالما سعت دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً أعضاء مجموعة E3 (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا)، إلى تقديم نفسها كوسطاء مستقلين ومتوازنين في النزاع النووي الإيراني. وقد تعززت هذه الصورة بعد الاتفاق النووي، من خلال جهود الحفاظ عليه ومعارضة سياسة «الضغط الأقصى» الأمريكية.

لكن تفعيل آلية العودة التلقائية في ظل استئناف إيران لتعاونها المشروط مع الوكالة، يُضعف هذه الصورة.

في وسائل الإعلام الدولية، خاصة في الدول غير الغربية، قد يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها انصياع غير مشروط لسياسات إسرائيل والولايات المتحدة.

خصوصاً أن مسؤولاً ألمانياً صرّح علناً بأن الهدف من وقف برنامج إيران الصاروخي هو ضمان أمن إسرائيل.

هذا الموقف يثير جدلاً ليس فقط دبلوماسياً، بل أخلاقياً أيضاً، لأنه يُظهر أن أوروبا تضع أولويات سياسية خاصة فوق مبادئ القانون الدولي في تقييم التهديدات الإقليمية.

ثانياً - التأثير على دور أوروبا كوسيط

من أهم الأصول الدبلوماسية لأوروبا في الملف النووي الإيراني كان دورها كوسيط. وقد مكّنها هذا الدور، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة، من تسهيل المفاوضات ومنع انهيار الاتفاق.

لكن تفعيل آلية العودة التلقائية، دون إجماع دولي، وفي ظل تعاون جزئي من إيران، يُضعف هذا الدور.

قد ترى إيران، ومعها العديد من المحللين الدوليين، أن هذه الخطوة تمثل نهاية حيادية أوروبا. وفي هذه الحالة، تفقد إيران ثقتها بأوروبا كوسيط، وتتحول المسارات الدبلوماسية إلى مواجهات سياسية.

كما أن دولاً غير غربية مثل الصين، روسيا، والهند قد تتجاهل دور أوروبا في المفاوضات المقبلة، وتفضل تصميم مسارات متعددة الأطراف جديدة.

ثالثاً - الانعكاسات الداخلية في دول الترويكا الأوروبية

داخل الدول الأوروبية، خصوصاً ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا، قد يواجه تفعيل آلية العودة التلقائية ردود فعل سياسية واجتماعية.

الأحزاب اليسارية، الحركات المناهضة للحرب، ووسائل الإعلام المنتقدة لسياسات إسرائيل، قد تعتبر هذه الخطوة انحيازاً غير مشروط لتل أبيب.

في ألمانيا، حيث تلعب ذاكرة الحرب والهولوكوست دوراً حساساً في السياسة الخارجية، فإن دعم إسرائيل يُعامل بحذر. لكن استخدام هذه الحساسية لتبرير عقوبات واسعة ضد إيران قد يواجه مقاومة شعبية.

وفي فرنسا وبريطانيا، فإن الإرث الاستعماري والدور التاريخي في الشرق الأوسط يجعلان الرأي العام أكثر تحفظاً تجاه التدخلات الخارجية.

ورغم أن هذه الانعكاسات الداخلية قد لا تؤثر فوراً على السياسة الخارجية، إلا أنها على المدى الطويل قد تُضعف الشرعية الأخلاقية والسياسية لأوروبا على الساحة الدولية.

في المجمل، فإن التداعيات الاعتبارية لتفعيل آلية العودة التلقائية من قبل أوروبا تظهر ليس فقط في العلاقات الخارجية، بل أيضاً في الداخل الأوروبي والإعلام.

وتُعد هذه التداعيات عنصراً أساسياً في فرضية الدراسة، التي تشير إلى أن أوروبا، في سعيها لممارسة الضغط على إيران، قد تواجه تكاليف سياسية وأخلاقية كبيرة—تكاليف تُحوّل العقوبات من أداة أحادية إلى علاقة متبادلة.

٤. الانتقادات الداخلية للفرضية وحدود التحليل

تفترض هذه الدراسة أن تفعيل آلية العودة التلقائية، رغم تهديداته الرمزية والسياسية، لا يؤدي بالضرورة إلى آثار مدمرة. وقد بُني هذا الافتراض على أربعة مؤشرات رئيسية تم تحليلها في الفصل الثالث.

ومع ذلك، تظهر خلال مسار التحليل ثلاث انتقادات جوهرية لهذا الإطار—انتقادات لا تأتي من الخارج، بل تنبع من التجربة المعيشة، المنطق القانوني، والرؤية الجيوسياسية.

هذا الفصل يُعد بمثابة مراجعة نقدية لأسس الفرضية، ويعالج هذه الانتقادات الثلاثة بالتفصيل.

٤/١ تجاهل التجربة المعيشة للعقوبات: التضخم، البطالة، التآكل الاجتماعي

قد تُحلل العقوبات على المستوى الرسمي كأدوات ضغط سياسي أو اقتصادي، لكنها على المستوى المجتمعي تُعاش كواقع يومي مرهق، وأحياناً مهين.

في التحليل السابق، ركزنا على المرونة المؤسسية—أي قدرة المؤسسات الرسمية الإيرانية على الحفاظ على أدائها تحت الضغط الخارجي.

لكن هذه المرونة، عملياً، جاءت على حساب أثمان بشرية، اجتماعية، ونفسية ثقيلة، لم تنعكس بشكل كافٍ في التحليل.

منذ عام ٢٠١٨، واجه المجتمع الإيراني تضخماً مزمناً ومتعدد الطبقات.

أسعار السلع الأساسية، من الخبز واللحم إلى الدواء وإيجار السكن، تتغير يومياً، وأصبح «رقص الدولار» رمزاً لانعدام الاستقرار الاقتصادي.

هذه التقلبات لم تُضعف القدرة الشرائية فحسب، بل زعزعت أيضاً الأمن النفسي للمجتمع.

الأسر، خصوصاً من الطبقات الوسطى والدنيا، تواجه غياب الأفق الاقتصادي—فهي لا تعرف ماذا ستشتري غداً، ماذا ستبيع، أو حتى إن كانت ستتمكن من الاستمرار في الحياة.

في هذا السياق، تراجعت الحيوية الاقتصادية داخل المجتمع الإيراني بشكل حاد.

العديد من القطاعات المهنية، من الصناعة إلى التعليم، دخلت في حالة ركود أو توقفت تماماً.

البطالة، خصوصاً بين الشباب المتعلم، بلغت مستويات تهدد ليس فقط سبل العيش، بل الكرامة الإنسانية.

هجرة الكفاءات، توسع الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الاعتماد على الدعم العائلي، هي بعض من نتائج هذا الوضع.

من منظور علم النفس الاجتماعي، أدى هذا الوضع إلى إحباط جماعي، تآكل الثقة، وتنامي شعور بالعجز.

فقد الناس ثقتهم ليس فقط بالمؤسسات الداخلية، بل أيضاً بالمؤسسات الدولية.

العقوبات، بهذا المعنى، ليست مجرد أدوات ضغط، بل أدوات لتدمير الأمل.

لذلك، فإن الفرضية، رغم وجاهتها على المستوى المؤسسي، تحتاج إلى استكمال ومراجعة على المستوى الإنساني والاجتماعي.

٤/٢ الآثار المدمرة لآلية العودة التلقائية: إضفاء الشرعية على السلوك غير المشروع، العودة إلى الفصل السابع، وانهيار مكاسب الاتفاق النووي

آلية العودة التلقائية هي آلية استثنائية في القرار ٢٢٣١، تتيح إعادة فرض العقوبات تلقائياً دون تصويت.

ورغم إدراجها في نص الاتفاق، فقد كانت موضع جدل منذ البداية.

تفعيلها، خصوصاً من قبل أوروبا، في ظل تعاون جزئي من إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد يُعتبر بمثابة إضفاء شرعية على السلوك غير المشروع للغرب تجاه الاتفاق النووي.

من منظور القانون الدولي، يُعد هذا الإجراء نوعاً من إساءة استخدام الآلية القانونية.

فأوروبا، دون أن تتحمل مسؤولية خرق التزاماتها، تُحمّل إيران وحدها مسؤولية الانتهاك وتعيد فرض العقوبات.

هذا الوضع لا يزيد فقط من فقدان إيران للثقة بأوروبا، بل يُضعف أيضاً مصداقية المؤسسات الدولية.

سياسياً، يعني تفعيل آلية العودة التلقائية عودة إيران رسمياً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة—أي اعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وهذا الوضع يُفقد إيران جميع مكاسب الاتفاق النووي:

- رفع الحظر على الأسلحة
- إمكانية بيع النفط
- الوصول إلى النظام المالي العالمي
- والشرعية الدبلوماسية على الساحة الدولية

٤/٣ الانسداد الكامل لمسارات الانفراج: تصاعد التوتر، واستيقاظ شبح الحرب

لا يقتصر تفعيل آلية العودة التلقائية على إعادة العقوبات، بل يؤدي أيضاً إلى إغلاق كامل للمسارات الدبلوماسية بين إيران والغرب.

وفي سياق ما بعد الحرب في يونيو ٢٠٢٥، حيث بلغت التوترات بين إيران وإسرائيل ذروتها، قد يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها نهاية لأي فرصة للتفاوض،



التفاعل، أو الانفراج.
دبلوماسياً، تعني الآلية قطع قنوات الحوار.
فأوروبا، التي كانت تلعب دور الوسيط، تظهر الآن كطرف ضاغط.
وقد ترد إيران بوقف التعاون مع الوكالة، رفع مستوى التخصيب، والخروج من الالتزامات المتبقية.
وهذا لا يُخفف التوتر، بل يُفاقمه سياسياً وأمنياً.
من منظور الأمن الإقليمي، قد يؤدي هذا التصعيد إلى استيقاظ شبح الحرب من جديد.
التهديدات العسكرية، الهجمات السيبرانية، والصراعات بالوكالة، كلها سيناريوهات محتملة.
وقد تبرر إسرائيل، بدعم ضمني من أوروبا والولايات

المتحدة، شن ضربات استباقية.
وفي المقابل، قد تعزز إيران محور المقاومة، توسع نفوذها الإقليمي، وترفع جاهزيتها العسكرية.
في مثل هذا السياق، تصبح آلية العودة التلقائية ليس فقط أداة للعقوبات، بل محفزاً لأزمة أمنية.
وقد تدخل منطقة الشرق الأوسط، التي كانت تعاني من حروب بالوكالة، في مرحلة من المواجهات المباشرة—مرحلة لا تشمل إيران وحدها، بل تُهدد أمن المنطقة بأكملها.
لذلك، يجب أن تعترف فرضية الدراسة بأن آلية العودة التلقائية، إلى جانب آثارها الاقتصادية، تحمل أيضاً تداعيات أمنية وجيوسياسية خطيرة.

٥. التداعيات المحتملة لتفعيل آلية العودة التلقائية

رغم أن تفعيل آلية العودة التلقائية يبدو في ظاهره إجراءً قانونياً ضمن إطار القرار ٢٢٣١، إلا أنه عملياً قد يؤدي إلى سلسلة من التداعيات المتعددة المستويات—من توسيع نطاق العقوبات إلى تقويض شرعية أوروبا وتصاعد التوترات الإقليمية.
يُعد هذا الفصل بمثابة تحليل للتداعيات التي تتجاوز نطاق الفرضية، ويستعرض ثلاثة مسارات محتملة يمكن أن تعيد تشكيل بنية العلاقات الدولية تجاه إيران.

٥/١ توسيع نطاق العقوبات وانضمام الدول المحايدة

قد يؤدي تفعيل آلية العودة التلقائية بشكل غير مباشر إلى دفع الدول التي كانت سابقاً محايدة أو مترددة تجاه إيران نحو الاصطفاف مع العقوبات.
ورغم أن هذه الدول ليست أعضاء في مجلس الأمن أو أطرافاً رسمية في الاتفاق النووي، إلا أنها قد تتأثر بالإجماع السياسي والضغط الاقتصادي الغربي، مما يدفعها تدريجياً إلى تقليص تعاونها مع إيران.
ومع ذلك، يجب التنبه إلى أن الخوف من العقوبات الثانوية هو ظاهرة مزمنة ومستقرة.
فمنذ سنوات، امتنعت العديد من الدول—مثل تركيا، كوريا الجنوبية، الهند، وحتى بعض الدول العربية—عن التعاون المباشر مع إيران رغم الحاجة الاقتصادية لذلك.
ومثال ذلك تركيا، التي رغم علاقاتها التجارية الواسعة، ابتكرت صيغاً قانونية للتعامل مع إيران، لكنها لم تسمح للإيرانيين بفتح حسابات مصرفية حقيقية.
لذا، فإن تفعيل آلية العودة التلقائية قد يُفاقم هذا الاتجاه، لكنه لا يُعد بداية موجة جديدة.
بل إنه يرسّخ ويعمّق سلوكيات الحذر لدى الدول، خاصة في القطاعات المصرفية، التأمينية، والتكنولوجية.
وهذا يزيد الضغط الاقتصادي على إيران، لكنه في الوقت نفسه يكشف عن محدودية العقوبات في خلق إجماع عالمي فعلي.

٥/٢ تقويض شرعية أوروبا في الجنوب العالمي

من أبرز تداعيات تفعيل آلية العودة التلقائية، تراجع الشرعية السياسية والأخلاقية لأوروبا في نظر دول الجنوب العالمي.
فالاتحاد الأوروبي، وخاصة دول مجموعة E3، لطالما سعت إلى تقديم نفسها كوسطاء مستقلين في النزاع النووي الإيراني.
لكن اللجوء إلى هذه الآلية، خصوصاً بعد اتفاق القاهرة والتعاون الجزئي لإيران مع الوكالة، قد يُلحق ضرراً بالغاً بهذه الصورة.
في العديد من الدول غير الغربية، قد يُنظر إلى هذا الإجراء على أنه انصياع غير مشروط لمصالح إسرائيل والمحافل الصهيونية-الماسونية، وليس تطبيقاً محايداً لآلية قانونية.
وهذه الصورة، خاصة في العالم الإسلامي، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، قد تؤدي إلى فقدان أوروبا لمكانتها الأخلاقية على الساحة الدولية.
دبلوماسياً، قد يؤدي هذا الوضع إلى تراجع نفوذ أوروبا في المؤسسات متعددة الأطراف، التحالفات الإقليمية، والمفاوضات الدولية.
وقد تتجه الدول التي كانت ترى في أوروبا وسيطاً موثوقاً نحو الصين، روسيا، أو مؤسسات غير غربية.
وهذا التحول لا يُعد خسارة لإيران، بل قد يُسهم في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية على المستوى العالمي.

٥/٣ تصاعد التوترات الإقليمية وخطر النزاعات بالوكالة

في سياق ما بعد الحرب في يونيو ٢٠٢٥، قد يؤدي تفعيل آلية العودة التلقائية إلى تصاعد التوترات

الإقليمية واستيقاظ شبح الحرب من جديد.
فهذا الإجراء لا يُغلق فقط المسارات الدبلوماسية، بل يُرسل أيضاً إشارات سياسية لتكثيف الضغط، التهديدات العسكرية، والنزاعات بالوكالة.
في مثل هذا السياق، قد تُوقف إيران تعاونها مع الوكالة، ترفع مستوى التخصيب، وتنسحب من الالتزامات المتبقية.
وفي المقابل، قد تُبرر إسرائيل وحلفاؤها الغربيون شن ضربات استباقية، خاصة بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهات مباشرة أو بالوكالة في الخليج الفارسي، سوريا، لبنان، واليمن.
من منظور الأمن الإقليمي، فإن آلية العودة التلقائية، رغم كونها آلية قانونية في الظاهر، قد تتحول عملياً إلى محفز لأزمات أمنية وعسكرية.
وقد تدخل منطقة الشرق الأوسط، التي كانت تعاني من حروب متفرقة، في مرحلة من النزاعات الواسعة النطاق—مرحلة لا تشمل إيران وحدها، بل تُهدد أمن المنطقة بأكملها.

٥/٤ تعزيز المسارات الموازية: إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والخروج من المدار الغربي

رغم أن تفعيل آلية العودة التلقائية يبدو إجراءً قانونياً، إلا أنه عملياً قد يُسرّع خروج إيران من المدار الغربي ويُعزز المسارات الموازية إقليمياً وعالمياً.
وهذا التحول لا يُعد مجرد رد فعل على العقوبات، بل يُمثل إعادة تعريف لموقع إيران الجيوسياسي في النظام الدولي.
في السنوات الأخيرة، سعت إيران إلى الانضمام إلى مؤسسات مثل منظمة شنغهاي للتعاون، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، واتفاقيات ثنائية مع الصين، روسيا، الهند، ودول آسيا الوسطى، بهدف خلق بدائل للتفاعل الاقتصادي، الأمني، والدبلوماسي.
وقد يُسرّع تفعيل آلية العودة التلقائية هذه الجهود، وينقلها من وتيرة تدريجية إلى مسار متسارع.
اقتصادياً، توفر هذه المؤسسات إمكانية استخدام عملات غير دولارية، المقايضة التجارية، الاستثمارات المشتركة، وتبادل التكنولوجيا.
أمنياً، يمكن أن تُسهم التعاونات العسكرية والاستخباراتية مع دول شنغهاي في تعزيز الردع الإقليمي.
ودبلوماسياً، تتيح هذه المنصات لإيران عرض روايتها بشأن العقوبات في المحافل غير الغربية، والحفاظ على شرعيتها الدولية.
لذا، فإن تفعيل آلية العودة التلقائية، رغم أنه يزيد الضغط الغربي، إلا أنه يُعد أيضاً محفزاً لتعزيز المسارات الموازية وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية.
وقد تتجه إيران، بدلاً من الانكفاء، نحو تعميق علاقاتها مع الشرق، الجنوب العالمي، والمؤسسات متعددة الأطراف غير الغربية—وهو مسار لا يُعد مجرد رد فعل، بل يُمثل إعادة تعريف استراتيجية.

٦– التقييم النهائي والإجابة على سؤال البحث

كان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة: هل يؤدي تفعيل آلية العودة التلقائية، رغم تهديداتها الرمزية والقانونية، بالضرورة إلى آثار مدمرة على إيران؟
وللإجابة عليه، تم تحليل أربعة عناصر من الفرضية (الفصل الثالث)، ثم تناولت الدراسة الانتقادات الداخلية لمنطق الفرضية (الفصل الرابع)، وأخيراً

تم استعراض التداعيات العملية والجيوسياسية لهذا الإجراء (الفصل الخامس).
في هذا الفصل، نُجري تقييماً نهائياً ونقدم إجابة تحليلية شاملة على سؤال البحث.

٦/١ ملخص الآثار الاقتصادية والسياسية

اقتصادياً، واجهت إيران منذ عام ٢٠١٨ عقوبات كانت من حيث الشدة والنطاق والتأثير، مماثلة أو حتى أشد مما قد تسببه آلية العودة التلقائية.
وقد أظهرت تجربة العقوبات غير المباشرة، والإصلاحات الهيكلية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وتصميم آليات اقتصادية بديلة، أن إيران استطاعت الحفاظ على جزء من أدائها الاقتصادي، رغم التكاليف الباهظة.
سياسياً، قد يؤدي تفعيل الآلية إلى إعادة إيران رسمياً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما يضعف مكانتها الدولية رمزياً وقانونياً.
ومع ذلك، فإن معارضة الصين وروسيا، والتداعيات الاعتبارية على أوروبا، تمنع تشكّل إجماع عالمي ضد إيران، وتُبقي على هامش المناورة الدبلوماسية.
بالمجمل، فإن الآثار الاقتصادية والسياسية لآلية العودة التلقائية، رغم أهميتها، لا تُعد مدمرة بالضرورة ضمن سياق التجربة الإيرانية السابقة، بل تُصنّف ضمن الضغط المزمن القابل للإدارة.



٦/٢ تقييم درجة «الدمار» الناتج عن العقوبات

يمكن للعقوبات، خاصة في إطار آلية العودة التلقائية، أن تُحدث اضطراباً في التجارة والاستثمار والتعاملات المالية.
لكن درجة "الدمار" تعتمد على تعريفنا للانهيار.
إذا اعتبرنا الانهيار هو العجز الكامل للمؤسسات الاقتصادية والإدارية عن العمل، فإن الأدلة تشير إلى أن إيران لم تصل إلى هذه المرحلة.
ومع ذلك، أشار الفصل الرابع بحق إلى أن التجربة المعيشة للعقوبات كانت مرهقة اجتماعياً وإنسانياً.
التضخم، البطالة، هجرة الكفاءات، والإحباط العام، هي من الآثار الملموسة التي يعيشها المجتمع.
لذا، رغم صمود البنية الرسمية، فإن جودة الحياة الاجتماعية قد تآكلت.
وبالتالي، فإن العقوبات ليست مدمرة بالضرورة، لكنها قد تؤدي إلى دمار تدريجي على المستوى الاجتماعي والنفسي—دمار لا يظهر في الإحصاءات الرسمية، لكنه يبقى في الذاكرة الجماعية.

٦/٣ تحليل تكاليف المواجهة بين إيران وأوروبا

تفعيل آلية العودة التلقائية لا يُحمّل إيران وحدها التكاليف، بل يشمل أوروبا أيضاً.
فإيران تواجه قيوداً جديدة مع عودة العقوبات الأممية، بينما تواجه أوروبا تداعيات اعتبارية، تراجع دورها الوسيط، وانخفاض شرعيتها في الجنوب العالمي.
من جهة أخرى، قد تتجه إيران نحو تعزيز المسارات الموازية—من منظمة شنغهاي إلى الاتفاقيات غير الدولارية.
وهذا التحول لا يُعد انفعالاً، بل إعادة تشكيل جيوسياسية قد تُرسّخ موقع إيران خارج المدار الغربي.
بالمحصلة، فإن تكاليف هذا الصراع متبادلة.
تتحمل إيران الضغط الاقتصادي، بينما تفقد أوروبا رصيدها السياسي والأخلاقي.

وهذا الصراع لا يُضر بإيران فقط، بل يُضعف النظام الدولي القائم على الثقة والتوازن والحوار.

٦/٤ الاستنتاج التحليلي حول الفرضية

استناداً إلى التحليلات المقدمة، يمكن القول إن الفرضية الأساسية للدراسة صحيحة على المستوى الهيكلي:

«تفعيل آلية العودة التلقائية، رغم تهديداته الرمزية والسياسية، لا يؤدي بالضرورة إلى آثار مدمرة على إيران.»

لكن هذا الاستنتاج يجب أن يُرفق بتحفظين:

١. على المستوى الاجتماعي والإنساني، فإن آثار العقوبات مرهقة ومدمرة، حتى لو صمدت البنية الرسمية.

٢. على المستوى الجيوسياسي، قد يؤدي هذا الإجراء إلى إعادة تشكيل استراتيجية لا تمس إيران وحدها، بل تُغيّر موقع أوروبا أيضاً.

لذلك، فإن الإجابة النهائية على سؤال البحث هي مزيج من تأييد مشروط ودعوة إلى مراجعة متعددة الأبعاد.

فالعقوبات، رغم إمكانية تحملها، لا يجب تحليلها ببرود.

فهي تختبر البنية، تُرهق المجتمع، وتُهدد النظام العالمي.

٧- نظرة إلى المستقبل

رغم أن تفعيل آلية العودة التلقائية يبدو نهاية لاتفاق، إلا أنه عملياً قد يُشكّل بداية لإعادة تعريف موقع إيران في النظام العالمي.

وهذا التعريف الجديد لا يقتصر على الدبلوماسية، بل يشمل البنية الاقتصادية، الإقليمية، والسردية الدولية.

في هذا الفصل، نناقش ثلاث رؤى رئيسية لمستقبل إيران في مواجهة العقوبات والنظام ما بعد الاتفاق النووي.

٧/١ إعادة تعريف دبلوماسية إيران في عالم متعدد الأقطاب

في سياق ما بعد الحرب وما بعد الاتفاق النووي، يجب على إيران أن تُحوّل دبلوماسيتها من محور غربي إلى محور متعدد الأقطاب.

وهذا التحول ليس جغرافياً فقط، بل مفهومي:

- من الحوار مع القوى الغربية (أوروبا والولايات المتحدة) القائم على الضغط والعقوبات والاشتراطات،
- إلى الحوار مع القوى الشرقية (الصين وروسيا) والتكتلات الإقليمية المبني على المصالح المتبادلة، التعاون الاستراتيجي، والاتفاقيات البديلة.

يمكن لمنظمة شنغهاي، مجموعة بريكس، الاتحاد الأوراسي، والاتفاقيات غير الدولارية أن تُشكّل أرضية لهذا التحول.

وبدلاً من السعي للعودة إلى اتفاق فقدت الثقة فيه، يمكن لإيران أن تُصمم نظاماً بديلاً قائماً على الاستقلال المالي، الاحترام المتبادل، والتعددية الحقيقية.

وبعبارة أوضح، يجب على إيران أن تُقصي الغرب من منظومتها الخارجية، لأنه—على الأقل في

الظروف الحالية—لا يجلب سوى التكاليف السياسية، الاعتبارية، والاقتصادية.

٧/٢ إعادة بناء الاقتصاد الداخلي على أساس المرونة الاجتماعية ومكافحة الفساد بلا مجاملة

حتى لو لم تُسقط العقوبات البنية الرسمية، فإنها تُرهق المجتمع.

لذا، يجب أن يقوم مستقبل الاقتصاد الإيراني ليس فقط على الصمود المؤسسي، بل على المرونة الاجتماعية، الثقة العامة، والديناميكية الذاتية.

تتطلب هذه إعادة البناء عدة تحولات جوهرية:

- إصلاح النظام الضريبي والميزانية بمنهجية عادلة، مع الاعتماد على أنظمة رقمية منيعة ضد التدخلات الخفية
- تمهيد الطريق لتوسيع الإنتاج المحلي، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وتعزيز الاتفاقيات التبادلية
- إعادة بناء الثقة العامة من خلال مسؤولية المسؤولين، الشفافية، المشاركة، والمساءلة
- والأهم من ذلك، شن حرب جادة وغير مجاملة ضد الفساد الاقتصادي والإداري، الذي لا يُهدر الموارد فقط، بل يُدمّر رأس المال الاجتماعي أيضاً

في هذا النموذج، لا يُعد الاقتصاد المقاوم مجرد أداة للبقاء، بل أرضية لإعادة البناء الاجتماعي والسياسي.

٧/٣ إعادة بناء سردية وسلوك إيران في الساحة الدولية

لا تُسبب العقوبات ضغطاً اقتصادياً فقط، بل تُشعل أيضاً حرباً سردية.

وعلى إيران، في مواجهة آلية العودة التلقائية، أن تُعيد بناء سرديتها—ليس للدفاع فقط، بل لإنتاج معنى في النظام العالمي.

لكن هذه العملية يجب أن تترافق مع تغيير في السلوك وتجنب خلق تكاليف خارجية.

تشمل محاور هذه العملية:

- السعي لاسترداد الحقوق المنتهكة في المحافل الدولية، واستغلال العلاقات الدولية والمؤسساتية لدفع هذا المسار
- تسليط الضوء على الآثار الإنسانية للعقوبات في المؤسسات متعددة الأطراف
- استخدام الإعلام غير الغربي لنقل سردية إيران
- ربط مقاومة إيران بالحركات المناهضة للعقوبات والهيمنة في الجنوب العالمي
- مراجعة السياسات التصادمية، بما فيها دعم الجماعات «الوكيلة»، التي قد تُضعف شرعية إيران الدولية في مرحلة ما بعد الحرب
- تجنب خلق تكاليف خارجية، والامتناع عن استخدام الموارد الاقتصادية الداخلية في خدمة شعارات أيديولوجية، لأنها لا تُضعف الكفاءة الاقتصادية فقط، بل تُآكل الثقة العامة أيضاً

في هذا السياق، لا تكون إيران مجرد لاعب إقليمي، بل فاعلاً عالمياً يسعى لتحدي نظام العقوبات—ليس بالشعارات، بل بالدبلوماسية متعددة الطبقات والسلوك المسؤول.





الجغرافيا الاقتصادية الجديدة: من يربح في عالم ما بعد أمريكا؟

آدم س. بوسن | نُشر في ١٩ أغسطس ٢٠٢٥

لقد وصل الاقتصاد العالمي لما بعد أمريكا. فالتغيير الجذري الذي أحدثه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في النهج الاقتصادي بدأ بالفعل في إعادة تشكيل الأعراف والسلوكيات والمؤسسات على مستوى العالم. وكأنها زلزلة سياسية، فقد ظهرت تضاريس جديدة في المشهد الاقتصادي، وأصبحت العديد من الهياكل القائمة غير قابلة للاستخدام. هذا التحول لم يكن نتيجة حتمية أو كارثة طبيعية، بل كان خيارًا سياسيًا. ومع ذلك، فإن التغييرات التي أطلقها أصبحت دائمة. لا توجد آليات تلقائية ستعيد النظام السابق إلى ما كان عليه.

لقد تخلّت الولايات المتحدة عن دورها كضامن للنظام الاقتصادي العالمي، وهو الدور الذي لعبته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. بدلاً من ذلك، تبنّت سياسة تقوم على فرض العقوبات، وإعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية، واستخدام الدولار كسلاح اقتصادي. هذا التحول جعل الحلفاء التقليديين يشعرون بعدم الأمان، وأجبرهم على بناء أنظمة تأمين ذاتية مكلفة لحماية اقتصاداتهم.

في الوقت نفسه، بدأ الدولار يفقد مكانته كعملة عالمية موثوقة. لم يعد المستثمرون الدوليون يرونه ملاذًا آمنًا كما في السابق، مما أدى إلى تفكك تدفقات رأس المال العالمية. هذا التراجع في السيولة والثقة بالدولار أدى إلى زيادة المخاطر وتقليص فرص الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي كانت تعتمد على النظام المالي الأميركي.

الأسواق الناشئة بدأت في التباعد. فالدول الكبرى مثل الهند والبرازيل تتكيف مع الواقع الجديد، وتبحث عن بدائل استراتيجية. أما الدول الفقيرة، فقد وجدت نفسها في عزلة متزايدة، غير قادرة على الوصول إلى التمويل أو التجارة العالمية، مما يهدد بموجة جديدة من الركود الاقتصادي.

المفارقة أن الصين، رغم التوترات مع الولايات المتحدة، هي الأقل تأثرًا بهذا التحول. فبفضل سياساتها الصناعية واستقلالها المالي النسبي، قد تستفيد من الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة. بينما تخسر واشنطن نفوذها في التجارة والتكنولوجيا، تزداد قدرة بكين على جذب الاستثمارات وتوسيع علاقاتها الاقتصادية.

في ظل هذا الانقسام، قد يظهر تكتل جديد من

الدول الأوروبية ودول منطقة المحيطين الهندي والهادي، يسعى للحفاظ على قدر من الاستقرار الاقتصادي العالمي. لكن هذا التكتل لن يكون قادرًا على إعادة بناء النظام السابق. فالعالم يواجه الآن تضاريس اقتصادية أكثر خشونة، وانقسامات أعمق، ومخاطر أكبر.

لفهم هذه التغييرات، يركز العديد من المحللين والساسة على مدى تحول سلاسل التوريد والتجارة في السلع المصنعة بين الولايات المتحدة والصين. لكن هذا التركيز ضيق للغاية. إن التساؤل عمّا إذا كانت الولايات المتحدة أو الصين ستظل مركزية في الاقتصاد العالمي — أو التركيز بشكل أساسي على ميزان التجارة — يؤدي إلى تقليل كبير في تقدير مدى تأثير نهج ترامب الجديد، وكذلك مدى شمولية الإطار الأميركي السابق الذي كان يدعم القرارات الاقتصادية التي تتخذها تقريبًا كل دولة ومؤسسة مالية وشركة حول العالم.

في جوهر الأمر، يمكن اعتبار السلع العامة العالمية التي قدمتها الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية — مثل القدرة على التنقل الآمن في الجو والبحار، والافتراض بأن الملكية محمية من المصادرة، والقواعد المنظمة للتجارة الدولية، والأصول الدولارية المستقرة التي تُستخدم في المعاملات وتخزين الأموال — أشكالًا من التأمين من منظور اقتصادي. كانت الولايات المتحدة تجمع «أقساط التأمين» من الدول المشاركة في النظام الذي تقوده، بطرق متعددة، منها قدرتها على وضع قواعد تجعل الاقتصاد الأميركي الأكثر جاذبية للمستثمرين. وفي المقابل، كانت المجتمعات التي انخرطت في هذا النظام قادرة على تقليل جهودها في حماية اقتصاداتها من عدم اليقين، مما أتاح لها الانخراط في التجارة التي ساعدتها على الازدهار.

بعض الضغوط كانت تتراكم داخل هذا النظام قبل صعود ترامب، لكن بشكل خاص في ولايته الثانية، غيّر ترامب دور الولايات المتحدة من «ضامن عالمي» إلى «مستخرج للربح». فبدلاً من أن يكون الضامن هو من يحمي عملاءه من التهديدات الخارجية، أصبح التهديد الذي يُباع التأمين ضده يأتي بقدر كبير من الضامن نفسه، وليس فقط من البيئة العالمية. تعد إدارة ترامب بتجنيب عملائها هجماتها الخاصة، ولكن مقابل سعر أعلى من السابق. لقد هدد ترامب بحظر الوصول إلى الأسواق الأميركية على نطاق واسع؛ وجعل الحماية التي توفرها التحالفات العسكرية مشروطة صراحةً بشراء الأسلحة والطاقة والمنتجات الصناعية الأميركية؛ وفرض على الأجانب الراغبين في تشغيل أعمال داخل الولايات المتحدة دفع مبالغ إضافية تخدم أولوياته الشخصية؛ وضغط على المكسيك وفيتنام ودول أخرى للتخلي عن المدخلات الصناعية الصينية أو الاستثمارات القادمة من شركات صينية. هذه الأفعال غير مسبوقة في تاريخ الحكم الأميركي الحديث.

إن انسحاب الولايات المتحدة من دورها السابق كضامن اقتصادي سيغير بشكل جذري سلوك عملائها وعملاء هؤلاء العملاء — وليس بالطريقة التي يأملها ترامب. فالصين، وهي الدولة التي يسعى معظم المسؤولين الأميركيين إلى تغيير سلوكها، ستكون على الأرجح الأقل تأثرًا، بينما ستتضرر حلفاء الولايات المتحدة المقربون بشكل أكبر. ومع مشاهدة شركاء أميركا الآخرين لمعاناة هؤلاء الحلفاء المعتمدين، سيسعون إلى تأمين أنفسهم ذاتيًا، ولكن بتكلفة باهظة. سيصبح الادخار أكثر صعوبة، والاستثمار في الخارج أقل جاذبية. ومع ارتفاع تعرضهم للمخاطر الاقتصادية والأمنية العالمية، ستجد الحكومات أن التنويع الخارجي والسياسات الاقتصادية الكلية لم تعد أدوات فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يجادل البعض بأن موقف ترامب الجديد سيؤدي ببساطة إلى إعادة اصطفاف مرغوبة محتملة. ووفقًا لهذا الرأي، رغم أن برنامجه يتطلب من الحكومات والشركات دفع المزيد مقابل الحصول على أقل، فإن العالم سيقبل في النهاية بالوضع الطبيعي الجديد، مما يصب في مصلحة الولايات المتحدة. لكن هذا وهم. ففي العالم الذي يصنعه برنامج ترامب، سيعاني الجميع — وليس أقلهم الولايات المتحدة نفسها.

جنة العصابات

تخيّل أنك كنت محظوظًا بما يكفي لترث قطعة أرض على شاطئ البحر. كانت دائمًا توفر مناظر رائعة وإمكانية الوصول إلى الشاطئ. لكنك لم تستثمر في

بناء منزل فخم على تلك الأرض إلا عندما ظهرت شركة منظمة وموثوقة تقدم تأمينًا كافيًا على المنازل. كان عليك أن تدفع مبلغًا كبيرًا بالطبع، لكن تغطية تلك الشركة مكّنت أيضًا أصحاب الأراضي المجاورة من البناء، مما ألهم إنشاء حي مزدهر فيه طرق ومياه وأبراج اتصالات وقيم عقارية متصاعدة — والأهم من ذلك، الضمان بأنه طالما استمررت في دفع أقساط التأمين ضد الفيضانات والأعاصير، فإن أي استثمار إضافي تقوم به في ممتلكاتك سيكون منخفض المخاطر.

في جوهر الأمر، هذا هو الوضع الاقتصادي الذي عمل فيه معظم العالم لما يقرب من ٨٠ عامًا. فقد جنت الولايات المتحدة فوائد هائلة من خلال لعب دور مزود التأمين العالمي المهيمن بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال تولي هذا الدور، حافظت أيضًا على قدر من السيطرة على السياسات الاقتصادية والأمنية للدول الأخرى دون الحاجة إلى اللجوء إلى التهديدات القاسية. وفي المقابل، كانت الدول المشاركة في هذا النظام محمية من أشكال متعددة من المخاطر. لقد سمحت الهيمنة العسكرية لواشنطن والآليات التي فرضتها للنظام الدولي بأن تبقى الحدود الوطنية مستقرة إلى حد كبير؛ وتمكنت معظم الاقتصادات من الازدهار دون تهديد الغزو. وبين عامي ١٩٨٠ و٢٠٢٠، تقاربت الدخول بشكل عام بين الدول المشاركة وداخلها.

استمرت مظالم اقتصادية؛ وفي بعض الأحيان، كانت مفروضة من قبل الولايات المتحدة. لكن بشكل عام، كان نظام التأمين العالمي هذا مفيدًا للجميع تقريبًا من حيث الاستقرار الاقتصادي والابتكار والنمو. تراجعت معدلات العنف والحروب بشكل عام، وتمكنت الدول الفقيرة من دمج اقتصاداتها بشكل أفضل مع الأسواق ذات الدخل المرتفع التي انفتحت على التجارة. قد يكون هذا الشعور بالأمان قائمًا على وهم جماعي بشأن مدى قلة الاستثمار العسكري والعمل المطلوب للحفاظ على الاستقرار الجيوسياسي. لكن ذلك النظام استمر لعقود، جزئيًا لأن صانعي السياسات الأميركيين من كلا الحزبين كانوا يقدّرونه، وجزئيًا لأن عددًا كافيًا من الجهات الخارجية آمنوا به واستفادوا منه.

الآن، ذلك الإحساس بالأمان قد اختفى. تخيّل مرة أخرى منزلك الافتراضي المطلّ على الشاطئ. بعض التهديدات لممتلكاتك بدأت تزداد: مستويات البحر ترتفع، والأعاصير تزداد فتكًا. لكن بدلاً من مجرد رفع قسط التأمين، يبدأ المُؤمِّن — الذي كنت تثق به منذ زمن طويل وتدفع له بانتظام — فجأة في رفض مطالباتك بالتعويض عن الأضرار ما لم تدفع ضعف السعر الرسمي، وتضيف له شيئًا «تحت الطاولة» أيضًا. وحتى إن دفعت ما طُلب منك، يكتب لك المُؤمِّن ليخبرك بأنه سيُضاعف ثلاث مرات سعر القسط العام مقابل تغطية أقل شمولًا. ولا توجد شركات تأمين بديلة. وفي الوقت نفسه، تبدأ الضرائب بالارتفاع، وتصبح الخدمات العامة اليومية أقل موثوقية بسبب الضغوط التي تفرضها الاستجابة للكوارث على مجتمعك.

لقد جنت الولايات المتحدة أرباحًا ضخمة من كونها مزودًا للتأمين.

لكن سياسات إدارة ترامب تمثل نقطة تحول واضحة. غالبًا ما يصوّر مؤيدو الرئيس هذه السياسات على أنها مجرد إعادة تسعير للمخاطر: فمزود التأمين للعالم الحر يعيد تعديل رسومه وخدماته لتتناسب مع الحقائق الجديدة ويصحح ميلًا سابقًا لتسعير عروضه بأقل من قيمتها. لكن هذا التصوير خاطئ. فقد أوضحت إدارة ترامب أنها تريد من الولايات المتحدة أن تدير نوعًا مختلفًا تمامًا من النظام، نظام يُسلّح حالة عدم اليقين ويُبقيها قائمة بهدف استخراج أكبر قدر ممكن من المكاسب مقابل أقل قدر ممكن من العطاء.

قد يجادل ترامب ومستشاروه بأن هذا مجرد تبادل عادل أو معاملة منصفة للدول التي، من وجهة نظرهم، استغلت الولايات المتحدة لعقود. ومع ذلك، لم تحصل تلك الدول على أي شيء يقارب ما تلقته الولايات المتحدة: قروض طويلة الأجل رخيصة للغاية للحكومة الأميركية؛ استثمارات أجنبية ضخمة بشكل غير متناسب في الشركات الأميركية والقوى العاملة الأميركية؛ التزام شبه عالمي بالمعايير التقنية والقانونية الأميركية التي أفادت المنتجين الأميركيين؛ الاعتماد على النظام المالي الأميركي في الغالبية العظمى من المعاملات والاحتياطيات العالمية؛ الامتثال للمبادرات الأميركية المتعلقة بالعقوبات؛ دفع تكاليف تمركز القوات الأميركية؛ اعتماد واسع على الصناعة الدفاعية

الأميركية؛ وأفضل ما في الأمر، ارتفاع مستمر في مستوى المعيشة الأميركي. لم تكتفِ الولايات المتحدة بجني أرباح ضخمة من كونها مزود تأمين يقدّره الآخرون، بل إن حلفاءها تنازلوا أيضًا عن العديد من القرارات الأمنية المهمة لصالح واشنطن.

الجانب الرائع في تقديم التأمين هو أنك، لسنوات متتالية، لا تحتاج إلى فعل أو دفع أي شيء لتحصل على أقساطك. وهذا ينطبق بشكل أكبر على نوع التأمين الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة عالميًا مقارنةً بمزود تأمين المنازل، لأن مجرد وجود الضمانات الأمنية الأميركية قلّل من التهديدات الواقعية التي تواجه «حملة الوثائق». وهذا بدوره قلّل من المطالبات المدفوعة. لكن إدارة ترامب تتخلى عن هذا النموذج التجاري المربح والمستقر لصالح نموذج يعزز دورة معاكسة تمامًا. فعدد العملاء آخذ في التناقص، بينما تزداد المخاطر التي يواجهونها. وقد بدأت الشركات والحكومات والمستثمرون بالفعل في تغيير ممارساتهم بشكل جذري لمحاولة تأمين أنفسهم ذاتيًا.

القتال أو الهروب

في الحقيقة، سيُلحق نهج ترامب أكبر ضرر بالاقتصادات الأكثر ارتباطًا بالاقتصاد الأميركي والتي اعتبرت القواعد السابقة أمورًا مسلّمًا بها: كندا، اليابان، المكسيك، كوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة. خذ اليابان كمثال: لقد راهنت على الولايات المتحدة على المدى الطويل، واستثمرت بشكل كبير في الإنتاج داخل الأراضي الأميركية لأكثر من ٤٥ عامًا، ونقلت ابتكاراتها التكنولوجية والإدارية على طول الطريق. كما وضعت نسبة أكبر من مدخرات شعبها في سندات الخزانة الأميركية لفترة أطول من أي اقتصاد آخر. وافقت اليابان على أن تكون حاملة طائرات أميركية عائمة في الخطوط الأمامية مع الصين، وتستضيف قوات أميركية في أوكيناوا رغم المعارضة الداخلية المتزايدة. دعمت اليابان إدارة ترامب الأولى في مجموعة السبع ومجموعة العشرين، وتبعت إدارة بايدن في فرض عقوبات موازية على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، ومنذ عام ٢٠١٣، زادت من إنفاقها العسكري بشكل كبير بما يتماشى مع أولويات السياسة الأميركية.

حتى هذا العام، كانت اليابان تحصل في المقابل على تغطية موثوقة من الدرجة البلاتينية. كان المستثمرون والشركات اليابانية يعتبرون أنه من المسلّم به أنهم يستطيعون بيع منتجاتهم بشكل تنافسي في السوق الأميركية، وتحويل مدخراتهم من وإلى سندات الخزانة الأميركية وغيرها من الأصول المقومة بالدولار حسب الحاجة، والاستثمار بأمان في الإنتاج داخل الولايات المتحدة. وقد بُنيت الاستراتيجية الاقتصادية لليابان مع بداية ولاية ترامب الثانية على افتراض أن هذه التغطية ستستمر، وإن بسعر أعلى: ففي عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، أعلنت الشركات اليابانية عن خطط استثمارية تؤكد استعدادها لضخ المزيد من رأس المال في الصناعات الأميركية، بما في ذلك الصناعات غير التنافسية مثل الصلب، والتخلي عن بعض حصتها السوقية في الصين للتنسيق مع الولايات المتحدة.

الاتفاق التجاري الذي أُعلن عنه في منتصف يوليو بين الولايات المتحدة واليابان رفع التكلفة على اليابان إلى ما هو أبعد من المتوقع، وقلّص من مستوى التغطية التي كانت تتمتع بها. فقد بلغت الرسوم الجمركية المفروضة على اليابان ١٥٪، أي عشرة أضعاف ما كانت عليه سابقًا، وتشمل السيارات وقطع الغيار والصلب وغيرها من الصناعات اليابانية الكبرى. كما التزمت اليابان بإنشاء صندوق يستثمر ما يعادل ١٤٪ إضافية من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة — تُنفق أمواله وفقًا لتقدير ترامب الشخصي — على أن تتنازل اليابان عن جزء من أي أرباح لصالح الولايات المتحدة. هذا يمثل تراجعًا كبيرًا في العوائد المتوقعة للمُدخرين اليابانيين وفي قدرتهم على التحكم، مقارنةً باستثماراتهم السابقة في القطاع الخاص، والتي لم تكن خاضعة لمثل هذا الإشراف التعسفي من الحكومة الأميركية.

وتنص الاتفاقية صراحةً على إلزام اليابان بشراء الطائرات الأميركية والأرز ومنتجات زراعية أخرى، بالإضافة إلى دعم استخراج الغاز الطبيعي من الاسكا، مما يعرّض البلاد لمخاطر جديدة. وحتى إن أوفت اليابان بجميع بنود الاتفاق، فإنها ستظل عرضة لقرارات ترامب المحتملة برفع أقساط التأمين من جانب واحد وتقليص التغطية أكثر فأكثر. وفي الوقت نفسه، فإن التنازلات الأخيرة التي قدمتها واشنطن

للصين في تجارة أشباه الموصلات تقلل من الفوائد التي تجنيها اليابان من اتباع مسار اقتصادي قائم على التحالف مع الولايات المتحدة.

لن يقبل حلفاء الولايات المتحدة بإعادة التوازن المفروضة عليهم

كانت إدارة ترامب تتوقع أن يدفع حلفاؤها الرئيسيون أي ثمن مقابل الحماية الأميركية. حتى الآن، اتبعت اليابان والمكسيك والفلبين والمملكة المتحدة نهجًا قريبًا مما توقعته إدارة ترامب. وعلى المدى القصير، قررت هذه الدول أن مصيرها يجب أن يرتبط بالولايات المتحدة، مهما كانت التكلفة. لكن ترامب قلّل من شأن مدى شعور الحلفاء المقربين من الولايات المتحدة بأن الموقف الأميركي الجديد يُعد خيانة صادمة. فقد تراجعت شعبية الولايات المتحدة بشكل حاد: ففي استطلاع مركز بيو للأبحاث في ربيع عام ٢٠٢٥ حول المواقف تجاه الولايات المتحدة، انخفضت نسبة المواطنين اليابانيين الذين ينظرون إليها بإيجابية بمقدار ١٥ نقطة مئوية مقارنةً بالعام السابق؛ وانخفضت نسبة التأييد لها بمقدار ٢٠ نقطة بين الكنديين و٣٢ نقطة بين المكسيكيين. هذا التحول الكبير والسلبي يعكس شعورًا بالإحباط لا يشعر به إلا من كان مستثمرًا حقًا في العلاقة.

ستحدّ المخاوف الأمنية الوطنية، والروابط القائمة، وفي حالة كندا والمكسيك — القرب الجغرافي — من قدرة الحلفاء المقربين على فك ارتباطهم الاقتصادي بالولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن لديهم مساحة أكبر للقيام بذلك مما يقدّره مؤيدو نهج ترامب الاقتصادي. فقد قاومت كندا محاولات ترامب لإعادة التفاوض من جانب واحد على اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لعام ٢٠٢٠، وفرض رسوم جمركية غير متكافئة على السلع الكندية. وفي يوليو، أعلن رئيس الوزراء مارك كارني وجميع رؤساء حكومات المقاطعات الكندية أنهم اتفقوا على الحد من التنازلات المقدمة لترامب في مواجهة مطالبه المتزايدة، والسعي بنشاط نحو تعزيز التكامل الداخلي. كما تعهد كارني بتوسيع التجارة مع الاتحاد الأوروبي وكيانات أخرى.

أما الحلفاء المقربون الآخرون للولايات المتحدة مثل أستراليا وكوريا الجنوبية، فمن المرجح أن يقرروا أنه ليس لديهم خيار في المدى القريب سوى الاصطفاف مع الولايات المتحدة. لكن مع مرور الوقت، قد يشعر الحلفاء بالإرهاق من تناقص الفوائد الناتجة عن سياسة الاسترضاء، ويعيدوا توجيه استثماراتهم. وعلى غرار كندا، سيحاولون توسيع علاقاتهم مع الصين والاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). لكن هذا التحول سيؤدي إلى نتائج أسوأ لجميع هذه الاقتصادات. فقد اعتمدوا اقتصاديًا على الولايات المتحدة لأسباب وجيهة؛ ولو كانت الأسواق البديلة والاستثمارات والمنتجات ذات قيمة مماثلة، لاختاروها منذ البداية. وفي غياب تأمين أميركي بسعر عادل، تتغير معادلة القيمة بالكامل.



المتروكون خلف الركب

لقد ضربت الهزة الزلزالية التي أحدثها ترامب كتلًا اقتصادية رئيسية أخرى أيضًا. لم تكن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والاتحاد الأوروبي متوافقين تمامًا مع الولايات المتحدة في السياسات الاقتصادية والأمنية كما كان الحال مع الحلفاء الخمسة الأكثر اندماجًا. فهذان التكتلان متنوعان، ويضمان مجموعة من التخصصات التجارية والمزايا والتوجهات السياسية المختلفة بين أعضائهما. ومع ذلك، فإنهما — ودولهما الأعضاء، لا سيما ألمانيا وفرنسا وهولندا وسنغافورة والسويد وفيتنام — قد بنوا سلوكهم الاقتصادي على أساس التأمين الذي كانت الولايات المتحدة توفره سابقًا. ونتيجة لذلك، أصبحوا يلعبون أدوارًا قيادية في سلاسل التوريد الأميركية وفي الاستثمار في التكنولوجيا. لقد ضخّت حكوماتهم ومواطنوهم الأموال في الاقتصاد الأميركي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وشراء سندات الخزانة، والمشاركة في سوق الأسهم الأميركية.

كما وافقوا على الانضمام إلى أنظمة العقوبات الأميركية وضوابط التصدير، وإن كان ذلك بشكل أقل انتظامًا، وقدموا دعمًا مباشرًا للجيش الأميركي.

لكن ترامب أخضع هذه الدول الآن لرسوم جمركية ضخمة وتهديدات بفرض المزيد منها، إلى جانب مطالب ثنائية بتقديم تنازلات محددة ومدفوعات جانبية، مثل مطالبته لها بشراء المزيد من الغاز الطبيعي الأميركي أو نقل الإنتاج الصناعي إلى الولايات المتحدة. تمتلك هذه القوى الاقتصادية حرية أكبر في تحديد مدى الجهد الذي ترغب في بذله للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهي بالفعل تغيّر سلوكها بسرعة، وتقوي روابطها الاقتصادية مع بعضها البعض ومع الصين. كانت آسيان والاتحاد الأوروبي يتمتعان أصلًا بروابط تجارية أكبر مع الصين مقارنةً بالولايات المتحدة؛ وهذا الفارق يتسع الآن، ليس فقط لأن الاقتصاد الصيني ينمو، بل أيضًا لأن الولايات المتحدة تحدّ من صادراتها إلى الصين ووارداتها منها، وكذلك من استثماراتها هناك. وعلى مدار العقد الماضي، ارتفعت نسبة المدخلات الصينية في سلاسل التوريد الصناعية الأوروبية والجنوب شرق آسيوية بشكل حاد، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة. ليس من المستدام أن يعزل الاتحاد الأوروبي — وبالتأكيد ليس آسيان — الصين اقتصاديًا، والمكاسب الناتجة عن التعامل التجاري مع الصين ستزداد فقط مع انسحاب الولايات المتحدة من المشهد. صحيح أن التجارة مع الصين لا تعوّض التأمين الذي كانت الولايات المتحدة توفره سابقًا، لكن مع جعل نظام ترامب الولايات المتحدة أقل تنافسية كموقع للإنتاج، وتقييد الوصول إلى السوق الأميركية (مما يقلل من إمكانات نمو تلك السوق)، فإن توسيع التجارة والاستثمار مع الصين يمكن أن يوفر لهذه التكتلات تعويضًا جزئيًا. وباعتبارها كيانات اقتصادية كبيرة بحد ذاتها، فإن الدول الآسيوية والأوروبية تمتلك قدرة أكبر بكثير على اتباع مسار مختلف، رغم أنها ستنفق أكثر على التأمين الذاتي مما كانت تفعل سابقًا.

فعلى سبيل المثال، ارتفعت طلبات شراء طائرات «يوروفايتر» كبديل للطائرات القتالية الأميركية بين أعضاء الناتو مثل إسبانيا وتركيا. وفي ربيع عام ٢٠٢٥، أبرمت الحكومة الإندونيسية اتفاقيات اقتصادية جديدة مع الصين، من بينها مشروع «حديقة صناعية مزدوجة» بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار، سيربط بين جاوة الوسطى ومقاطعة فوجيان الصينية. ومن المتوقع أن يخلق المشروع آلاف الوظائف في إندونيسيا في وقت لا تقدم فيه الولايات المتحدة شيئًا مماثلًا. كما اتفقت البنوك المركزية في إندونيسيا والصين على تعزيز التجارة بالعملات المحلية، وتعهدت الدولتان بتقوية التعاون البحري بينهما؛ وقد فاجأت هذه الاتفاقيات صانعي السياسات الأميركيين.

علاوة على ذلك (وهذا أمر بالغ الأهمية)، فإن سياسة ترامب الاقتصادية تعزز وتسرّع من انقسام الأسواق الناشئة إلى مستويين واضحين من حيث قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الكلية.

فخلال الأزمات المالية في ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٨-٢٠٠٩، عانت حتى أكبر الاقتصادات الناشئة — مثل البرازيل والهند وإندونيسيا وتركيا — بشكل كبير. لكن هذه الدول أصبحت أكثر قدرة على الصمود، بفضل الإصلاحات الداخلية، بالإضافة إلى فرص التصدير والاستثمار الجديدة التي قدمتها الدول الغنية (بما في ذلك الصين). وخلال جائحة كوفيد-١٩، وما تبعها من رفع هائل في أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، لم تتعرض اقتصادات هذه الدول لأضرار مالية كبيرة. فقد ظلت الأسواق الناشئة الكبرى قادرة على تعديل سياساتها المالية والنقدية بدرجة من الاستقلالية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن عشرات الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط راكمت ديونًا بوتيرة مدمّرة. فمنذ عام ٢٠٠٠، فاق انخفاض الدخل الحقيقي في هذه الدول المكاسب التي حققتها في العقد السابق. وقد أدى نهج ترامب الجديد إلى إغلاق المزيد من الفرص الاقتصادية أمامها، والطريقة التي

شجّع بها الأسواق الناشئة الكبرى — لا سيما الهند — على تبني سياسات «أولوية الوطن» عمّقت عزلة الاقتصادات الفقيرة أكثر فأكثر.

رأس المال يبحث عن الفرص، لكنه يبحث أيضًا عن الأمان. إن انسحاب الولايات المتحدة من دورها كمزوّد للتأمين الاقتصادي، وتحول ترامب الحاد ضد المساعدات الخارجية والتنمية، سيعزز تفضيل المستثمرين للمواقع الأكثر استقرارًا نسبيًا. وبالتالي، من المرجح أن تبقى الدول الأفقر في أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى والجنوبية وأفريقيا عالقة في المستنقع الاقتصادي، دون وسائل حقيقية للخروج، بينما ستصبح الأسواق الناشئة الكبرى ذات الأهمية الجيوسياسية أكثر جاذبية نسبيًا. بعض الدول الفقيرة ستبرم صفقات — على سبيل المثال، من خلال منح الولايات المتحدة وصولًا مميزًا إلى مواردها أو استقبال المرحّلين الأمريكيين. لكن هذا النوع من الاستجابة لا يمكن أن يحقق النمو المستدام الذي كانت تتمتع به العديد من الاقتصادات الناشئة في ظل نظام التأمين الأمريكي السابق.

الصلابة والسيولة

ربما يكون التغيير الأهم الذي أدخلته الولايات المتحدة على نظام التأمين الخاص بها هو تقليص سيولة الدولار — وهو ما يقلل من أمان المحافظ الاستثمارية للمدخرين حول العالم. فلم تعد الأصول الأمريكية التي كانت تُعتبر سابقًا منخفضة أو معدومة المخاطر تُعد آمنة تمامًا. وسيكون لهذا الأمر تداعيات بعيدة المدى على توفر رأس المال العالمي وتدفقاته. فخلال حملة ترامب الانتخابية في عام ٢٠٢٤، ومنذ توليه منصبه، هدد كبار المسؤولين في إدارته مرارًا باحتجاز المستثمرين داخل سندات الخزانة الأمريكية، من خلال إجبار الدول والمؤسسات على استبدال ممتلكاتهم الحالية بسندات طويلة الأجل أو دائمة، ومعاقبة الحكومات التي تروّج لاستخدام عملات غير الدولار، وفرض ضرائب أعلى على المستثمرين الأجانب مقارنةً بالمحليين. لم تنفذ إدارة ترامب هذه التهديدات بعد، لكن تلك التصريحات، إلى جانب الهجمات المتكررة على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والوعود بخفض قيمة الدولار، تقوّض تدريجيًا التصور السائد حول استقرار الدولار وسندات الخزانة الأمريكية.

المشكلة الأساسية هي أن العالم يمتلك مدخرات أكثر مما لديه من أماكن آمنة لتخزينها. فالدول التي تتمتع بفوائض نقدية — مثل الصين وألمانيا والسعودية، بالإضافة إلى أمثلة أصغر ولكنها بارزة مثل النرويج وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة — لا يمكنها الاحتفاظ بكل مدخراتها في الداخل لثلاثة أسباب:

١. سيواجه المدخرون نقصًا في التنويع إذا تعرض اقتصادهم لصدمة محلية.

٢. ضخ كميات هائلة من المدخرات في هذه الأسواق الصغيرة نسبيًا سيشوّه أسعار الأصول، مما يؤدي إلى فقاعات مالية، وعدم استقرار، وتحولات مفاجئة في أنماط التوظيف.

٣. لا تصدر هذه الدول ما يكفي من الدين العام، أو على الأقل ليس بالقدر الذي يرغب الأجانب في الاحتفاظ به.

لهذا السبب، استوعب سوق سندات الخزانة الأمريكية — العميق والواسع والآمن ظاهريًا — ومعه الأصول المقومة بالدولار، الحصة الأكبر من فائض المدخرات العالمي لعقود طويلة.

الأصول الأمريكية التي كانت تُعتبر سابقًا منخفضة أو معدومة المخاطر لم تعد آمنة.

من بين العديد من المزايا التي قدمتها سندات الخزانة والأسواق العامة الأمريكية للمستثمرين العالميين، كانت السيولة الوفيرة هي الأكثر جاذبية. فقد كان بإمكان المستثمرين تحويل الأصول التي يمتلكونها في هذه الأسواق إلى نقد بسهولة، دون تأخير أو تكاليف تُذكر. كما ظل تقييم استثماراتهم مستقرًا، وعلى عكس الأسواق الصغيرة، لم تكن حتى المعاملات الكبيرة تؤثر على الأسعار بشكل كبير. ولم يكن على المستثمرين القلق من أن الطرف الآخر لن يقبل شكل الدفع الذي يستخدمونه. باستثناء المجرمين المعروفين والجهات المستهدفة بالعقوبات، كان بإمكان الجميع حول العالم الاعتماد على استقرار ومرونة الاستثمارات المقومة بالدولار — وهو ما خفّض بدوره من خطر تعرض الشركات لأزمات في التدفق النقدي أو فقدان الفرص.

لقد شكّلت هيمنة الدولار، التي تجاوزت بكثير ما

يبرره الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي أو حصته من التجارة العالمية، نوعًا آخر من التأمين الذي يعود بالفائدة على الجميع. فقد جمعت الولايات المتحدة «أقساط التأمين» على شكل فوائد منخفضة على ديونها وأسعار صرف أكثر استقرارًا. واستفاد من ذلك كل من حاملي الأصول الأمريكيين والأجانب. وحتى عندما نشأت صدمة مالية أو جيوسياسية في الولايات المتحدة، كان المستثمرون يفترضون أن الاقتصاد الأمريكي سيظل أكثر أمانًا من غيره. فعندما تسببت الأسواق الأمريكية مباشرةً في ركود عالمي عام ٢٠٠٨، انخفضت أسعار الفائدة والدولار ثم ارتفعت معًا، مع تدفق رأس المال الأجنبي إلى السوق الأمريكية.

أما الآن، فيبدو أن الدولار بدأ يتصرف كما تفعل معظم العملات، أي أنه يتحرك في الاتجاه المعاكس لأسعار الفائدة. حتى أبريل من هذا العام، كان الدولار يتبع عن كثب تحركات سعر الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات. لكن منذ إعلان الإدارة الأمريكية عن الرسوم الجمركية في ٢ أبريل، انعكست العلاقة بين أسعار الفائدة والدولار، مما يشير إلى أن هناك عوامل غير الأخبار الاقتصادية اليومية تدفع الدولار نحو الانخفاض.

وقد أعلنت إدارة ترامب عدة مرات هذا العام عن تغييرات مفاجئة في السياسات أثارت تقلبات اقتصادية: في ٢ أبريل، رسوم «يوم التحرير» الجمركية؛ وفي مايو، حزمة الإنفاق «مشروع واحد جميل وضخم»؛ وخلال يونيو، تهديدات متعددة بفرض رسوم إضافية، بالإضافة إلى قصف الولايات المتحدة لإيران. وفي كل مرة، انخفض الدولار بينما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما يشير إلى خروج رأس المال استجابةً للاضطرابات.

وبالمثل، فإن فرض الرسوم الجمركية عبر التاريخ الحديث كان يؤدي عادةً إلى ارتفاع قيمة العملة، بما في ذلك خلال ولاية ترامب الأولى. لكن هذا العام، انخفض الدولار مع فرض الرئيس للرسوم، وهو ما يمثل انقطاعًا كبيرًا عن النمط التاريخي، ويشير إلى أن المخاوف العالمية بشأن عدم استقرار السياسات الأمريكية بدأت تتفوق على الميل المعتاد نحو «الملاذ الآمن» الذي يدفع الدولار إلى الأعلى.

وقد أدى نهج إدارة ترامب العدائي وغير المتوقع تجاه التحالفات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة إلى تآكل إضافي في الدعم للدولار. فالموقف الجديد لواشنطن يزيد من خطر فرض العقوبات حتى على المستثمرين الأجانب الحلفاء. ومع تراجع قدرة التحالفات التي تقودها أمريكا على طمأنة الآخرين، بدأت الحكومات الأخرى في زيادة إنفاقها الدفاعي، مما يعزز الجاذبية النسبية لعملاتها. فعلى سبيل المثال، أصبحت أسواق السندات في الاتحاد الأوروبي أكبر وأكثر عمقًا مع تصاعد الإنفاق الدفاعي الممول بالديون في شمال وشرق أوروبا. ويقدم اليورو فوائد أكبر لأوكرانيا ودول البلقان وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تسعى لتقليل تعرضها لتقلبات السياسات الأمريكية من خلال الحصول على الأسلحة والتجارة والاستثمار والقروض والمساعدات التنموية المقومة باليورو.

جامعو الديون

لا تستطيع الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق حول العالم أن تكرر بالكامل المزايا التي كانت توفرها الأصول المقومة بالدولار سابقًا. فالمستثمرون العالميون، بمن فيهم الأمريكيون، سيجدون ببساطة أماكن أقل أمانًا لوضع مدخراتهم، مع تراجع سيولة الأصول الأمريكية. هذا الانخفاض في الأمان سيدفع نحو ارتفاع متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل على ديون الحكومة الأمريكية، في الوقت الذي يتم فيه إصدار المزيد من الديون. وسيتأثر جميع المقترضين — سواء كانوا من القطاع الخاص أو الحكومات — الذين يشاركون في النظام المالي الأمريكي، لأن جميع القروض تُسعّر بطريقة أو بأخرى بناءً على أسعار سندات الخزانة.

قد يسعى بعض المدخرين، خصوصًا الصينيين، إلى نقل أصولهم خارج الأسواق الأمريكية. لكن هذا الهروب سيضع ضغوطًا انكماشية على اقتصاداتهم المحلية، مع تقلص العوائد الإجمالية وتكدّس المدخرات الزائدة في أسواق كانت تعاني أصلًا من محدودية فرص الاستثمار. وفي الوقت نفسه، سترتفع قيمة الأصول البديلة — مثل العملات غير الدولارية، والسلع التي تُعامل تقليديًا كمخازن للقيمة مثل الذهب والأخشاب، ومنتجات العملات الرقمية

الحديثة. ونظرًا لأن هذه الأصول أقل سيولة، فإن هذه الارتفاعات ستؤدي على الأرجح إلى انهيارات مالية دورية، وستزيد بشكل كبير من تعقيد التحديات التي تواجهها الحكومات في استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. سيكون هذا خسارة للعالم دون أي مكسب صافٍ للاقتصاد الأميركي.

وكما أن الجفاف المستمر يدفع الناس إلى حماية مصادر المياه بشدة، فإن نقص السيولة في الأسواق العالمية يدفع الحكومات إلى ضمان تمويل ديونها محليًا بدلًا من ترك الأمر للسوق. وغالبًا ما تتخذ هذه الإجراءات شكل ما يُعرف بـ»القمع المالي«: أي إجبار المؤسسات المالية (وفي النهاية الأسر) على الاحتفاظ بالمزيد من الدين العام أكثر مما كانت ستفعل في الظروف العادية، وذلك من خلال مزيج من اللوائح، وضوابط على تدفقات رأس المال، والتخصيص القسري للديون الجديدة. ويؤدي القمع المالي عادةً إلى انخفاض العوائد للمدخرين، ويزيد من تعرضهم لخطر المصادرة الفعلية.

وفي النهاية، فإن انخفاض توفر التمويل يجعل من الصعب على الشركات الخاصة وكذلك الحكومات تجاوز فترات الركود المؤقتة قبل أن تنفد مصادر تمويلها. وسيتعين عليها تراكم احتياطيات لتغطية الالتزامات الدولارية (مثل القروض القائمة أو القروض بين البنوك) في حال حدوث ضائقة مالية. وإذا اضطرت الدول إلى تأمين نفسها ذاتيًا، فستصبح الحكومات والشركات أكثر تحفظًا في مواجهة المخاطر، وستتوفر لديها موارد أقل للاستثمار، خاصة في الخارج، مما يعزز من تفكك الاقتصاد العالمي.

خسارة للجميع

في غياب التأمين الذي كانت توفره الولايات المتحدة، ستظهر روابط جديدة بين الاقتصادات ومسارات جديدة للاستثمار. لكنها ستكون أكثر تكلفة في الإنشاء والصيانة، وأقل شمولًا في الوصول، وأقل موثوقية. لا شك أن الدول ستسعى إلى تأمين نفسها ذاتيًا، لكن هذه الجهود ستكون بطبيعتها أكثر تكلفة وأقل فعالية من النظام السابق الذي كانت فيه المخاطر موزعة تحت مظلة جهة تأمين واحدة. لم يكن التنقل في الاقتصاد العالمي يومًا طريقًا سلسًا، لكن بعد زلزال التغيير الذي أحدثه نظام ترامب الاقتصادي، أصبحت



التضاريس أكثر وعورة بكثير.

في النهاية، فإن المال الذي يُنفق على التأمين هو مال لا يمكن إنفاقه على أمور أخرى. ستضطر الحكومات والمؤسسات والشركات إلى الدفع فقط لتجنّب النتائج السيئة، بدلًا من تمويل النتائج الجيدة. ستتقلص فرص الاستثمار وخيارات المستهلكين. وسيتباطأ نمو الإنتاجية (وبالتالي نمو الدخول الحقيقية) مع تقلص المنافسة التجارية والابتكار والتعاون العالمي في إنشاء بنى تحتية جديدة. وستفقد العديد من الأسواق الناشئة الفقيرة تغطيتها ضد التهديدات تمامًا — في اللحظة ذاتها التي تتزايد فيها المخاطر التي تواجهها بشكل حاد. هذا يعني عالمًا أسوأ تقريبًا للجميع. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية المباشرة للصين ستكون الأقل تأثرًا بهذا التغيير، رغم ادعاءات ترامب السابقة بأنه

سيصمم سياساته الاقتصادية لاستهداف بكين بأشد الطرق. فالصين في وضع جيد نسبيًا لمحاولة تأمين نفسها ذاتيًا بعد انسحاب الولايات المتحدة. أكثر من أي اقتصاد كبير آخر، كانت الصين قد بدأت بالفعل في تقليص اعتمادها على الولايات المتحدة في مجالات التصدير والاستيراد والاستثمار والتكنولوجيا. ما إذا كانت الصين ستتمكن من اغتنام الفرص الخارجية الجديدة في ظل تراجع الولايات المتحدة سيعتمد على قدرتها في التغلب على شكوك الدول الأخرى بشأن موثوقيتها كمزوّد للتأمين. هل ستسعى فقط لتكرار نفس نموذج الحماية الذي اتبعته الولايات المتحدة — أو ربما نموذج أسوأ؟

إنها مفارقة مأساوية ومدمرة أن الولايات المتحدة، باسم الأمن القومي، تضر الآن بحلفائها الذين ساهموا أكثر من غيرهم في ازدهارها الاقتصادي، بينما تترك الصين أقل تضررًا بكثير. ولهذا فإن اعتقاد مسؤولي ترامب بأن هؤلاء الحلفاء المقربين سيقبلون ببساطة «إعادة التوازن» المفروضة عليهم هو اعتقاد خاطئ تمامًا. ستكون هذه الحكومات براغماتية، لكن تلك البراغماتية ستتخذ شكلًا مختلفًا تمامًا عما ترغب فيه إدارة ترامب. لقد منحوا واشنطن حسن النية لعقود، أما الآن فهم يفقدون أوهامهم، وسيقدمون للولايات المتحدة أقل، لا أكثر.

ستكون الصين الأقل تأثرًا اقتصاديًا بإجراءات ترامب.

ستظهر فرص في هذا المشهد الجديد، لكنها ستشمل الاقتصاد الأميركي بدرجة أقل فأقل. الاحتمال الأكثر وعدًا هو أن تنضم الدول الأوروبية والآسيوية — باستثناء الصين — لإنشاء مساحة جديدة من الاستقرار النسبي. فالاتحاد الأوروبي واتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ، وهو تحالف يتكون في الغالب من دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يستكشفان بالفعل أشكالًا جديدة من التعاون. وفي يونيو، وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين هذه المفاوضات بأنها محاولة لـ»إعادة تصميم« منظمة التجارة العالمية من أجل «إظهار أن التجارة الحرة مع عدد كبير من الدول ممكنة على أساس قائم على القواعد». يمكن لهذه الاقتصادات أيضًا أن تفعل المزيد لضمان حقوق الاستثمار المتبادل، وإنشاء آليات ملزمة لتسوية النزاعات التجارية، وتجميع السيولة للاستجابة للصدمات المالية. ويمكنها السعي للحفاظ على وظيفة وتأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وحماية هذه المؤسسات من الشلل في حال سعت الصين أو الولايات المتحدة إلى تعطيل المبادرات الضرورية.

وإذا أرادت هذه الدول الحفاظ على جزء من الانفتاح والاستقرار الذي كان يتمتع به الاقتصاد العالمي سابقًا، فسيتعين عليها بناء تكتلات ذات عضوية انتقائية بدلًا من اتباع نهج متعدد الأطراف بالكامل. قد يكون هذا بديلًا ضعيفًا للنظام الذي كانت الولايات المتحدة ترأسه، لكنه سيكون أفضل بكثير من مجرد قبول الاقتصاد الذي تخلقه إدارة ترامب الآن.

أما بالنسبة للولايات المتحدة نفسها، فبغض النظر عن عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تبرمها، وبغض النظر عن عدد الاقتصادات التي تبدو — في البداية — وكأنها تصطف إلى جانب واشنطن بتكلفة عالية، فإن البلاد ستجد نفسها متجاوزة بشكل متزايد في مجالات التجارة والتكنولوجيا، وأقل قدرة على التأثير في قرارات الاستثمار والأمن لدى الدول الأخرى. سلاسل التوريد الأميركية التي تدّعي إدارة ترامب أنها تسعى لتأمينها ستصبح أقل موثوقية — وأكثر تكلفة بطبيعتها، وأقل تنوعًا في مصادرها، وأكثر عرضة للصدمات الخاصة بالولايات المتحدة. إن التخلي عن جزء كبير من العالم النامي لن يؤدي فقط إلى زيادة تدفقات الهجرة وإطلاق أزمات صحية عامة؛ بل سيمنع الولايات المتحدة من الاستفادة من فرص السوق المحتملة. وستؤدي تحركات إدارة ترامب لطرد الاستثمار الأجنبي إلى تآكل مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وقدراتها العسكرية. ومن المرجح أن تكتسب العلامات التجارية الأوروبية والآسيوية، وحتى البرازيلية والتركية، حصة أكبر في السوق على حساب الشركات الأميركية، بينما ستبدأ المعايير التقنية للمنتجات مثل السيارات وتقنيات الخدمات المالية في الابتعاد عن المعايير الأميركية. العديد من هذه الظواهر ستعزز نفسها ذاتيًا، مما يجعل من الصعب عكسها حتى بعد مغادرة ترامب للبيت الأبيض.

وكما تقول الأغنية: «لن تعرف قيمة ما تملك حتى تفقده.» لقد مهدت إدارة ترامب الطريق إلى الجنة، ثم أقامت كازينوًا — وما سيكون قريبًا مجرد موقف سيارات فارغ.

رسالة طهران إلى ترامب:

توقف عن الإصغاء لأوامر نتنياهو!

أجراها: راوى أغراوال– من مجلة الشؤون الخارجية الأميركية



حوار مع محمد جواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني السابق، حول حرب الأيام الاثني عشر، العقوبات الغربية، وسبل الحوار النووي.

على مدار العقد الماضي، كان محمد جواد ظريف أبرز شخصية في الدبلوماسية الإيرانية. خلال فترة توليه وزارة الخارجية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قاد مفاوضات الاتفاق المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (برجام)، والذي يُعرف على نطاق واسع بالاتفاق النووي الإيراني. كان ظريف يمثل تيارًا في طهران يرى أن الدبلوماسية مع الغرب تحمل منافع لإيران. لكن اليوم، انهار الاتفاق النووي، وتعرضت إيران خلال الحرب التي استمرت ١٢ يومًا في شهر يونيو لهجمات مهينة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، كما تلقت الجماعات الحليفة مثل حماس وحزب الله ضربات قاسية. فما الذي حققته طهران من سياستها الخارجية حتى الآن؟

راوي أغراوال: دعنا نبدأ بما أصبح يُعرف باسم «حرب الأيام الاثني عشر» في يونيو. لمراجعة ما حدث: شنّت إسرائيل سلسلة من الهجمات ضد منشآت عسكرية ونووية إيرانية، ما أدى إلى مقتل عدد من كبار القادة العسكريين والعلماء النوويين. ثم تدخلت الولايات المتحدة وقصفت ثلاثة مواقع نووية. كانت ردّة فعل طهران محدودة للغاية. أنت لم تكن في الحكومة وقت وقوع هذه الأحداث، لكنك بطبيعة الحال تملك علاقات واسعة في السياسة الإيرانية. من وجهة نظري، كانت حرب الأيام الاثني عشر ضربة قاسية جدًا لإيران. هل توافق على ذلك؟

محمد جواد ظريف: حرب الأيام الاثني عشر وقعت تمامًا قبل يومين من موعد ذهاب أصدقائي في وزارة الخارجية إلى جولة جديدة من المفاوضات مع نظرائهم الأمريكيين. هذا الوضع خلق في إيران انطباعًا بأن الولايات المتحدة تستخدم المفاوضات كذريعة للهجوم، وهو أمر مؤذٍ للغاية. ومن وجهة نظري - وأنا مؤمن بالدبلوماسية - فإن ما حدث شكّل ضررًا بالغًا للدبلوماسية بشكل عام.

راوي أغراوال: مع كامل الاحترام، هذا الرد لا يجيب على سؤالي. إلى أي مدى ألحق هذا الحدث ضرراً بإيران؟

محمد جواد ظريف: لقد تضررت إيران. كان هذا عدوانًا، وكما هو الحال مع كل عدوان، فإن الضحية تتأذى. لكن أسطورة «إسرائيل التي لا تُهزم» تحطمت أيضًا. إيران تتعرض للعقوبات منذ أربعين عامًا؛ لا أحد يبيع لها معدات عسكرية. ومع ذلك، تمكنت إيران من اختراق ما يسميه الإسرائيليون «القبة الحديدية»، واستهدفت الأهداف العسكرية الإسرائيلية باستخدام صواريخها وطائراتها المسيّرة وصواريخ كروز من داخل الأراضي الإيرانية. نعم، لقد تضررنا، لكننا أثبتنا نقطة مهمة يجب أن يفهمها الجميع: إيران ليست فريسة سهلة. إسرائيل والولايات المتحدة، وهما قوتان تمتلكان أسلحة نووية، تعاونتا في الهجوم على إيران، لكن في نهاية المطاف، وقفت إيران شامخة. وهذا إنجاز كبير للغاية.

راوي أغراوال: فسّر لي كيف تقول إن إيران «وقفت شامخة» بينما تعرضت منشآتها النووية لأضرار جسيمة - بل بحسب البيت الأبيض، تم تدميرها. الدفاع الجوي الإيراني خرج فعليًا من الخدمة. وقُتل عدد كبير من الكوادر النووية والعسكرية والسياسية.

محمد جواد ظريف: من الواضح أننا كنا ضحية لهجوم غير مبرر، وكان في جوهره هجومًا مباغتًا. نعم، تضررنا، لكن هذه ليست النقطة الأساسية. النقطة هي أننا ردينا. أثبتنا أنه لا يمكن استهدافنا دون ثمن، وأن المعتدي سيواجه تبعات أفعاله. حتى الولايات المتحدة اقتنعت بأن إيران لن تظل صامتة. الرئيس [دونالد] ترامب نفسه أشار إلى أنهم أدركوا أن إيران سترد. ولهذا السبب، أخلوا جميع القواعد العسكرية في جوارنا. هذه نقطة مهمة للمستقبل: التعامل مع إيران بهذه الطريقة لن يحل مشكلتكم، ولن يحل مشكلة أمريكا، ولن يحل مشكلة أي طرف.

راوي أغراوال: هناك أمر لا أفهمه حقًا. الجميع يعلم أن إيران تقدم دعمًا ماليًا لجماعات مثل حماس، حزب الله، والحوثيين. وفي الوقت نفسه، ومع الاحترام، فإن الاقتصاد الإيراني يزداد سوءًا. حوالي ٦٠٪ من السكان في سن العمل عاطلون عن العمل؛ التضخم يبلغ ٣٥٪؛ الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض إلى نصف ما كان عليه في عام ٢٠١٢. إيران كانت يومًا ما إمبراطورية عظيمة؛ أما اليوم، فاقتصادها أصغر من اقتصاد بنغلاديش أو تشيلي. كيف تتوافق هذه السياسات مع المصالح الاستراتيجية لطهران؟ وضّح لي ما الذي تجنيه إيران من استمرار المواجهة مع إسرائيل أو من التصور بأنها تسعى لامتلاك قنبلة نووية، وهو ما أدى إلى هذا الرد الغربي؟

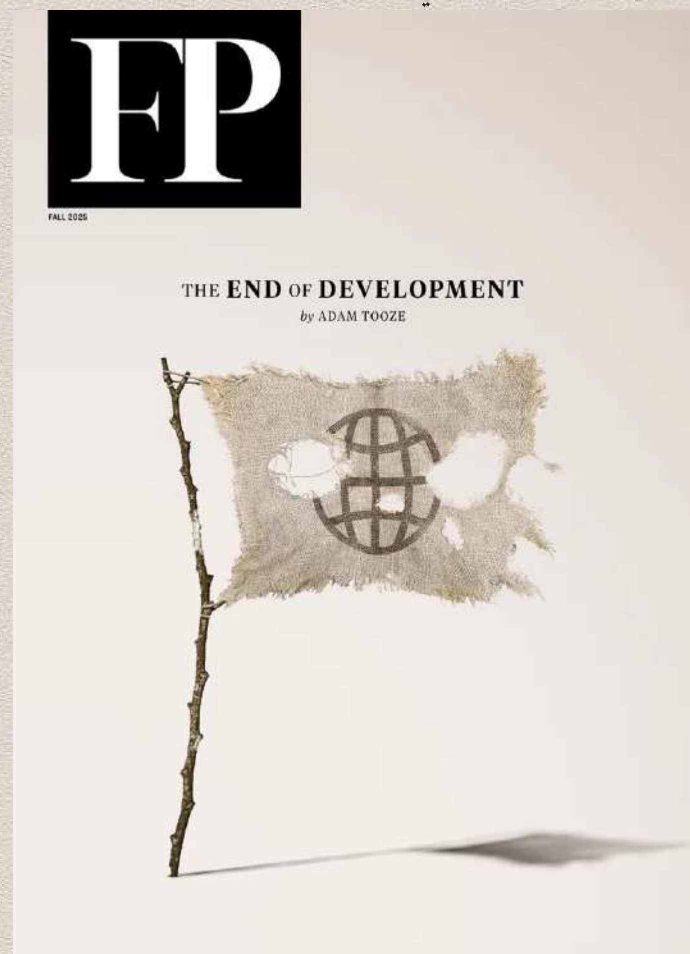
محمد جواد ظريف: نحن نواجه عملية «أمننة» تقودها إسرائيل، وخاصة نتنياهو، منذ تسعينيات القرن الماضي ضد إيران. إذا استمعت إلى تصريحات نتنياهو في منتصف التسعينات، كان يقول إن إيران على بعد ستة أشهر من امتلاك القنبلة النووية. الآن، بعد حوالي ثلاثين عامًا، ما زلنا - على الأقل قبل القصف - على بعد عدة أشهر منها. لذا، إيران لا تسعى لامتلاك القنبلة النووية. هذا مجرد ضجيج إعلامي. لسنا مسؤولين عن الرواية التي تحاول إسرائيل فرضها.

دعني أقول شيئًا أعتقد أنه مهم: السلام يُشكل تهديدًا لوجود إسرائيل. ولهذا السبب عارضت الاتفاق النووي (برجام). الاتفاق الذي كنت على رأس فريق التفاوض فيه، كان يضمن بشكل قاطع وقابل للتحقق أن إيران لن تنتج قنبلة نووية. لماذا عارضته إسرائيل؟ لأنه كان سيجلب الهدوء إلى جوارنا.

أما بالنسبة للجماعات التي تقاتل إسرائيل، فلا ننسى أنهم يقاتلون ضد الاحتلال، ضد الاستبداد، ضد الإبادة الجماعية، وضد الجوع الواسع النطاق. إنهم لا يقاتلون من أجل إيران. يمكنني القول إنه خلال الأربعين عامًا الماضية من عملي كدبلوماسي، لم أرَ طلقة واحدة أُطلقت من قبل هذه الجماعات لخدمة مصالح إيران. إنهم يقاتلون من أجل حياتهم وبيوتهم.

راوي أغراوال: كل ما قلته عن إسرائيل أتركه للإسرائيليين أنفسهم ليدافعوا عنه. لكن دعنا نفترض أن ما تقوله صحيح، وأن إيران لا تريد تصنيع قنبلة نووية، وإن أرادت، فهي قادرة على ذلك. ومع ذلك، بعد السابع من أكتوبر [حين هاجمت حماس إسرائيل عام ٢٠٢٣]، أصبح التصور بأن إيران تموّل الجماعات الوكيلة ضارًا لها. ما الذي تجنيه إيران من ذلك؟ لأن النتيجة، كما اعترفت بنفسك اليوم، كانت أن اقتصاد إيران تضرر، وأنها أصبحت هدفًا لهجمات من الولايات المتحدة وإسرائيل.

محمد جواد ظريف: هل نحن من تسبب بذلك؟ أنت تعكس العلاقة بين السبب والنتيجة. السبب في كل هذا هو الاحتلال. السبب هو نظام الفصل العنصري. السبب هو الإبادة الجماعية في فلسطين. نحن لم نبدأ هذا. حماس لم تتلقَ أوامر من طهران للهجوم أو للدفاع عن نفسها. ما حدث كان عملية متبادلة مستمرة منذ السابع من أكتوبر حتى الآن. أنت تقول إن اقتصاد إيران تضرر. الولايات المتحدة وإيران منخرطتان في لعبة صفرية، وفي مثل هذه اللعبة، الجميع يتضرر. الولايات المتحدة، عبر سياسة الضغط الأقصى التي انتهجها ترامب، ألحقت ضررًا



كبيرًا بالاقتصاد الإيراني. لكن هل كان هدفهم إلحاق الضرر بالاقتصاد الإيراني؟ إذا كان الهدف هو الحد من القدرات النووية الإيرانية، فيجب القول إن هذه القدرات تضاعفت عشر مرات منذ بداية ولاية ترامب حتى اليوم. نعم، تضررنا في مسار النمو والتطور، لكن الولايات المتحدة أيضًا تضررت.

لقد قضيت أيامًا وشهورًا في التفاوض مع جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، في فيينا للوصول إلى الاتفاق النووي. نحن لم ننتهك ذلك الاتفاق. طرف آخر هو من انتهكه، فلا ينبغي تحميلنا مسؤولية فقدان الثقة الناتج عن أفعال الآخرين.

راوي أغراوال: لست هنا للدفاع عن الحكومة الأمريكية أو الإسرائيلية. كمحلل، لقد انتقدت انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي.

لكن مرة أخرى، في جوهر المسألة، لماذا يجب أن يكون الموقف الحالي لإيران متوافقًا مع مصالحها الاستراتيجية؟ لنفترض أن كل ما قلته عن الإبادة الجماعية في إسرائيل صحيح. لماذا يجب أن يعاني الشعب الإيراني؟ لأنني لا أرى شعوب السعودية أو تركيا أو مصر أو العراق تعاني. قد نختلف حول مسألة تصنيع القنبلة أو دعم الجماعات، لكن هذا التصور يضر بإيران في النهاية. لذا يبقى السؤال: لماذا لا تغيّر إيران هذا التصور؟

محمد جواد ظريف: لقد كتبت في مجلتكم عن مستقبل مختلف ونموذج جديد، لذا أنا أؤمن تمامًا بإمكانية مستقبل مغاير. لكن دعنا نتحدث عن الماضي. من بدأ هذا؟ من دمّر الاتفاق النووي؟ لقد تفاوضنا بحسن نية. بذلنا وقتًا وجهدًا كبيرين. بنيامين نتنياهو كتب بنفسه أن مهمته في الحياة هي تدمير الاتفاق الذي رحّبت به الأسرة الدولية. وقد نجح الآن في بيع كذبة للمجتمع الدولي.

في عام ١٩٩٠، عندما قررت إسرائيل بدء ما يسمى بعملية السلام مع العالم العربي - وهي لم تكن تنوي السلام أصلًا - غيّرت عدوها. أصبح العدو هو إيران. قبل ذلك، كان العدو هو الفلسطينيون، «الإرهابيون»، والعرب. ثم فجأة، ظهر «التهديد الإيراني». حتى القصص التوراتية تغيّرت، من كوروش إلى إستير ومردخاي وعيد الفوريم، وأُعيد تقديمها كرموز تاريخية معادية لإيران.

لماذا يُسمح لشخص واحد أن يكذب على الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي، ويُلحق الضرر بالولايات المتحدة والعالم فقط من أجل بقائه السياسي؟ نتنياهو يفعل ذلك فقط من أجل بقائه. بقاؤه يعتمد على صناعة الأزمات. ولهذا، بعد حرب الأيام الاثني عشر، بدأ حربًا ضد سوريا. وبعدها مباشرة، بدأ احتلال غزة بالكامل. لقد رفض حتى الآن كل مبادرة سلام.

راوي أغراوال: دعنا ننتقل إلى الموضوع التالي. الدول الأوروبية الثلاث المعروفة باسم «الترويكا» (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) تناقش إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران، فيما يُعرف بـ«آلية الزناد» أو «Snapback». هل يمكن أن تكون هذه لحظة يستعيد فيها الإصلاحيون في إيران السلطة؟ وهل من الممكن أن يكون الإيرانيون مستعدين مرة أخرى للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق نووي جديد؟

محمد جواد ظريف: لا ينبغي الخلط بين السياسة الداخلية والخارجية. ما تحاول الترويكا الأوروبية فعله يفتقر أولًا إلى الأساس القانوني، لأن إيران التزمت بالاتفاق النووي بالكامل حتى بعد مرور عام على انسحاب ترامب منه. أوروبا فشلت في تنفيذ التزاماتها. بعد انسحاب ترامب، طلب الأوروبيون منا ألا نتوقف. وفي اجتماعين في يونيو وسبتمبر ٢٠١٨، قدموا لي شخصيًا ١١ تعهدًا. لكنهم لم ينفذوا أيًا منها. قرروا إنشاء آلية مقايضة بدائية تعود للقرن التاسع عشر، ولم يتمكنوا حتى من تشغيلها.

محمد جواد ظريف: لا أفهم بأي جرأة يريدون الآن استخدام آلية تسوية النزاعات. في الاتفاق النووي أو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يوجد شيء يُسمى «آلية الزناد»؛ الاسم الصحيح هو «آلية تسوية النزاعات». إيران، خلال فترة تولّي منصب وزير الخارجية، استخدمت هذه الآلية مرارًا. لقد خضنا العملية كاملة. الأوروبيون وعدوا بتنفيذ جزء من التزاماتهم، ناهيك عن التزامات الولايات المتحدة، لكنهم فشلوا. ولهذا السبب، قمنا باتخاذ إجراءات تعويضية. ومن الناحية القانونية، لا يحق لهم الرد بإجراءات تعويضية على إجراءات تعويضية هم أنفسهم تسببوا بها.

وتوقيت هذا الأمر مثير للاهتمام أيضًا، لأنهم قبل بضعة أسابيع - كما كتبت في مجلة «فورين بوليسي» - أشادوا فعليًا بهجمات إسرائيل على المواقع الإيرانية، رغم أنها تمثل انتهاكًا للقانون الدولي. على سبيل المثال، قال المستشار الألماني إن إسرائيل «تقوم بالعمل القذر نيابةً عن الجميع». إذًا، ما هو المسار؟ أولًا الحرب، ثم الدبلوماسية، ثم آلية تسوية النزاعات؟ هذا يدل على سوء النية.

وإذا ابتعدنا عن الجانب القانوني، فما الفائدة التي سيجنونها من ذلك؟ ماذا جنى ترامب من انسحابه من الاتفاق النووي؟ هل نعيش اليوم في عالم أكثر أمنًا؟ هل ستدخل أوروبا عالمًا أكثر أمنًا باستخدام هذه الآلية في ظل سوء النية؟ ما الذي يسعون إليه؟ إنهم يريدون دعم إسرائيل. بعضهم، ومنهم الترويكا الأوروبية التي تسعى لاستخدام هذه الآلية، ذهبوا إلى حد وصف تلك الهجمات بأنها «دفاع عن النفس». عليهم أن يعيدوا النظر في سياساتهم، وأن يتأملوا في ما سيجلبه لهم هذا المسار. ما المكاسب؟ أنا أعتقد أن هناك طرقًا دبلوماسية للتقدم. لقد كتبت مقالًا في صحيفة «الغارديان» عن شبكة للتعاون النووي وعدم الانتشار في الشرق الأوسط. وفي مجلتكم، كتبت عن اتفاقية عدم الاعتداء.

راوي أغراوال: كنت أنوي أن أطرح ذلك المقال تحديدًا. الآن، الدفاع عن سياسات أوروبا أو أمريكا ليس من مهامي، لكن يمكنني أن أطرح التحديات على كلا الطرفين، وأطرحها عليك أيضًا بصفتك صحفيًا. في ذلك المقال في «فورين بوليسي»، كتبت أن إيران يمكن أن تنتقل من «نهج قائم على مواجهة التهديدات المستمرة» إلى «نهج قائم على استثمار الفرص». وقلت إن هذا «ليس ممكنًا فحسب، بل يصب بعمق في مصلحة إيران». هل يمكنك أن تشرح ذلك أكثر؟ لقد سألتك مرارًا عمّا إذا كانت الأحداث الماضية قد خدمت مصالح إيران، ولم أتمكن من فهم كيف حدث ذلك. لكن إذا نظرنا إلى المستقبل، كيف يمكن أن تبدو سياسة داخلية وخارجية أفضل لإيران ولشعبها؟

محمد جواد ظريف: عندما تتحدث عن ما إذا كانت تلك الأحداث قد خدمت مصالح إيران، فإنك تفترض أن إيران كانت لديها خيارات أخرى. عندما تتعرض للهجوم، لا يكون لديك خيار.

راوي أغراوال: لكن إيران ليست مضطرة لتمويل

حماس. ليست مضطرة لدعم حزب الله.

محمد جواد ظريف: لقد ذكرت أمثلة لدول عربية؛ كل واحدة منها تدعم هذه الجماعات. كل واحد من حلفائكم يدعم هذه الجماعات. قطر تدعمها. تركيا تدعمها. مكاتب حماس موجودة في قطر. إسرائيل تحاول تحويل الانتباه عن جرائمها نحو إيران. هذه ليست حرب إيران. إنها عدوان إسرائيلي على الفلسطينيين. وإذا حاول الإسرائيليون تحويل التركيز إلى إيران لصرف الأنظار عن السبب الحقيقي، فلن تُحل المشكلة.

لقد قلت إن إيران تعرضت للإهانة على مدى ٢٢٠ عامًا. والآن، لأول مرة خلال هذه الفترة، استطاعت أن تُظهر للعالم أنها قادرة على الوقوف في وجه قوتين نوويتين، والرد، وعدم الركوع - كما قال ترامب. أنا لا أتحدث هنا بصفتي ممثلًا للحكومة الإيرانية. أنا أتحدث كمحلل يأمل في مستقبل أفضل للعلاقات الدولية. لكن يمكنني أن أقول إن الشعب الإيراني لم يستسلم. لم تكن الحكومة وحدها، بل وقف الشعب في مواجهة هذا العدوان الخارجي، ليس بالضرورة دعمًا للحكومة، بل دعمًا لبلده.

الآن، أثبتنا أن لدينا ركائز قوية للنظر إلى المستقبل. ذلك المستقبل يمكن أن يكون مليئًا بالفرص والخيارات. يمكننا أن نرى خيارات في الاتفاق النووي ضمن إطار كونسورتيوم. يمكننا أن نرى خيارات في ممر نخجوان إلى أذربيجان. عندما كنت وزيرًا للخارجية، اقترحنا كونسورتيوم ٣+٣: إيران، روسيا، تركيا، أذربيجان، أرمينيا، وجورجيا. والآن يمكننا تنفيذه، حتى بمشاركة شركات أمريكية. هذا التعاون سيجلب الأمن والازدهار للمنطقة. ويمكننا أن نتعاون مع جيراننا العرب في المجال النووي وفي مجالات أخرى.

محمد جواد ظريف: هذا يتطلب تغييرًا في النموذج الفكري، لكن كما يُقال، رقصة التانغو تحتاج إلى شخصين. لا يمكن لإيران أن تقوم بذلك بمفردها. على الولايات المتحدة أيضًا أن تعترف بأن سياسة المواجهة وسياسة الضغط - سواء كانت «عقوبات مشلّة» في عهد أوباما أو «الضغط الأقصى» في عهد ترامب - لم تنجح أيٌّ منها. ما ترونه اليوم هو إيران أكثر قوة. تدمير المواقع النووية الإيرانية لم يُدمّر القدرة النووية، لأن هذه القدرة موجودة في عقول



العلماء الإيرانيين. أعلم أن إسرائيل، من خلال اغتيال العلماء وعائلاتهم، ارتكبت جريمة حرب، لكنها لا تستطيع القضاء على مئات الأشخاص الذين يعرفون كيف يطوّرون التكنولوجيا النووية. إذًا، نحن نمتلك تلك التكنولوجيا. من الوهم الاعتقاد بأن قصف ثلاثة مواقع قد دمّرها. الحل الأفضل هو وضع هذه القدرات ضمن إطار واضح. لقد حاولنا فعل ذلك من خلال الاتفاق النووي (برجام)، والآن يمكننا أن نضعه ضمن إطار إقليمي يضمن للجميع أن هذه القدرات تُستخدم لأغراض سلمية فقط. وبصفتي من فاوض على الاتفاق النووي، أقول إن هذا ممكن تمامًا، بشرط أن نقرر تجاوز الماضي والنظر إلى المستقبل. نحن الآن أسرى الماضي، ومُدانون بتكرار إخفاقاته.

راوي أغراوال: يبدو أن ترامب هذه الأيام يسعى لتوقيع اتفاقيات سلام حول العالم. هل من الممكن أن يسعى لتوقيع اتفاق نووي جديد مع إيران أو أن يُغيّر النموذج كما وصفت؟

محمد جواد ظريف: أعتقد أن الرئيس ترامب يملك القدرة الكاملة على فعل ذلك، ولديه الرغبة أيضًا. لكن هناك شرط واحد: أن يتوقف عن الاستماع إلى

«بيبي» (نتنياهو).

أحاول إقناعه بالتمسك بقراره السابق في مواصلة التفاوض. لقد كتب بنفسه في السابق، ونتنياهو اعترف بأن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي جاء نتيجة لضغوطه، ولم يكن في مصلحة الولايات المتحدة، ولا في مصلحة المجتمع الدولي. لسنا مضطرين للبقاء أسرى الماضي، لكن يمكننا أن نتعلم منه. والرئيس ترامب في موقع يمكنه من صياغة مستقبل مختلف. ذلك المستقبل ممكن، بشرط أن يتخلى عن التعلق بأوهام لن تتحقق.

إيران دولة عمرها آلاف السنين. تجاوزنا الغزوات والاعتداءات، لكننا بقينا. وبعد كل ذلك، وقفنا شامخين. وسنظل دولة حضارية نابضة بالحياة، كما كنا أقدم دولة حضارية في العالم. دعونا نعترف بهذه الحقيقة ونتصرف على أساسها.

راوي أغراوال: والآن، بما أنك تتحدث بصفتك محللًا، كيف ترى تأثير الرئيس ترامب على العالم من منظور مواطن إيراني، خاصة في ولايته الثانية؟

محمد جواد ظريف: لا يمكن إصدار حكم نهائي بعد، لكن حتى الآن لم يحقق إنجازًا يُذكر. لذلك علينا أن ننظر إلى فرص ومسارات مختلفة. قصف إيران بالتأكيد لا يجعل منه «رئيس السلام»، خصوصًا عندما يحدث ذلك أثناء وجود مبعوثه في طهران للتفاوض. من الآن فصاعدًا، من سيثق بالولايات المتحدة؟ من سيحاول التفاوض معها؟ بسبب ما فعله الرئيس ترامب، أصبح من الصعب عليّ إقناع الشعب الإيراني بأن الدبلوماسية تستحق التجربة. هل هذا هو الأثر الذي يريد تركه؟ أن المواجهة هي السبيل الوحيد للتعامل مع أمريكا؟ أن اللغة الوحيدة التي تفهمها الولايات المتحدة هي لغة القوة؟ هل هذا هو الإرث الذي يريدون تركه؟

ما المكسب للشعب الأمريكي؟ هل ستصبح أمريكا «عظيمة من جديد» بقصف الدول، وبالاستعلاء على الآخرين، وبإهانة قادتهم؟ هل هذا يجعل أي دولة أخرى عظيمة؟ نحن، من خلال آلاف السنين من الحضارة، تعلمنا أن الاحترام يولّد الاحترام.

راوي أغراوال: هل تعتقد أن العالم يتجه نحو نظام ما بعد الأحادية القطبية؟ كيف يبدو هذا النظام من وجهة نظرك؟

محمد جواد ظريف: أنا أعتقد أننا لم نكن يومًا في نظام عالمي أحادي القطب؛ ما كان موجودًا هو وهم الأحادية القطبية، وقد انتهى ذلك الوهم مع تقرير بيكر-هاملتون عام ٢٠٠٦ حول حرب العراق.

منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤، حاولت الولايات المتحدة استخدام تفوقها العسكري لفرض نظام أحادي القطب، في مواجهة صعود الصين ودول أخرى نامية. تقرير بيكر-هاملتون أنهى ذلك الوهم.

نحن الآن نتجه نحو عالم ما بعد القطبية، حيث توجد مصالح متنافسة على مستويات متعددة. على مستوى القوة العسكرية، من الواضح أن الولايات المتحدة تنفق أكثر من أي دولة أخرى - ربما ثلاثة أضعاف الصين، وعشرة أضعاف روسيا وبعض الدول الأخرى. إذًا، لديها القوة العسكرية. لكن هل وفّرت هذه القوة الأمن لأمريكا؟

لقد عشت سنوات في نيويورك، وأتذكر عندما عدت إليها بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ لم يكن بالإمكان رؤية شعور بالأمان في وجوه الأمريكيين، حتى في وجوه سكان نيويورك. الحكومة الأمريكية لم تستطع توفير الأمن حتى لمواطنيها، وهي أولى مهام أي حكومة.

في المجال العسكري، نعم، الولايات المتحدة هي الأقوى، لكن هذه القوة لا تؤدي بالضرورة إلى الرفاه أو الأمن. في الاقتصاد، لدينا العديد من اللاعبين. في الأمن، هناك فاعلون غير حكوميين، من داعش إلى غيرها. وفي مجال التكنولوجيا، لدينا أيضًا فاعلون غير حكوميين يتفوقون على الدول من حيث القدرات.

لقد ابتعدنا عن التصور التقليدي للقطبية. وهناك عنصر مهم آخر: القطبية تتطلب الولاء، والآن أدركت الدول أن الولاءات الدائمة لم تعد موجودة. الناس باتوا يدركون أننا نعيش في عصر التحالفات القصيرة الأمد والمبنية على قضايا محددة. التحالفات طويلة الأمد أصبحت من الماضي.

كل هذا يضعنا في وضع لا يمكن فيه للهيمَنة أن تستمر. قد تبقى النزعات الهيمنية، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، لكن العالم بات معقدًا إلى درجة تجعل وجود هيمنة واحدة - عالمية أو إقليمية - أمرًا مستحيلًا.

فلنحاول بناء مستقبل مختلف؛ مستقبل قائم على الفرص، لا على التهديدات.



الإذلال والانتصار- واختبار هائل للهند

أثار ترامب أزمة تجارية ودفاعية: كيف ينبغي لمودي أن يرد؟

من النادر أن يعيش المرء الإذلال، والانتصار، واختبارًا مصيريًا في آنٍ واحد. لكن هذا هو حال الهند اليوم. فقد ألغى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما يقارب خمسةً وعشرين عامًا من الدبلوماسية، حينما احتضن باكستان بعد صراعها مع الهند في مايو، ثم استهدف الهند بتعريفات جمركية أعلى حتى من تلك المفروضة على الصين. يبدو أنه لم يفكر مليًا في كيفية ردّ أكبر دولة من حيث عدد السكان وخامس أكبر اقتصاد في العالم.

رسم رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مؤخرًا مسارًا لهندٍ أكثر قوة واعتمادًا على الذات. وهو على وشك لقاء شي جين بينغ في الصين، بعد أربع سنوات من التوتر العسكري المرير بين الهند والصين في جبال الهيمالايا. إن إبعاد الهند عن أمريكا يُعدّ خطأً جسيمًا. أما بالنسبة للهند، فهذه لحظة فارقة: اختبار حقيقي لادعائها بأنها قوة عظمى قيد التشكّل.

إذلال ترامب للهند له وجهان. ففي ٢٧ أغسطس، وبعد أن أدانها لشرائها النفط الروسي، فرض الرئيس الأمريكي رسومًا جمركية إضافية بنسبة ٢٥٪ فوق التعريفة الحالية البالغة ٢٥٪ على السلع الهندية. صحيح أن شراء النفط الروسي يُعدّ تصرفًا مريبًا، لكن الهند تفعله ضمن آلية سقف الأسعار التي يديرها الغرب، وهي تبيع منتجاتها النفطية المكررة لأوروبا، كما أن دولًا عديدة، منها الصين، تشتري النفط الروسي أيضًا. لذا يبدو أن الهند قد استُهدفت بعقوبة خاصة.

أما الوجه الآخر للإذلال، فهو تقارب ترامب مع باكستان. فبعد هجوم إرهابي في الهند اتهم فيه مودي باكستان، اندلعت مناوشات بين البلدين استمرت أربعة أيام، شاركت فيها أكثر من مئة طائرة حربية، وأثارت مخاوف من مواجهة نووية. ومع ذلك، فإن ترامب الآن يستكشف صفقات في مجال العملات الرقمية والتعدين في باكستان، وقد تناول العشاء في البيت الأبيض مع المشير عاصم منير، قائد الجيش المتشدد والحاكم الفعلي لباكستان، الذي رشّح ترامب لجائزة نوبل للسلام. كما عرضت أمريكا الوساطة في قضية كشمير، متجاوزة بذلك موقفها التقليدي ومحظورًا هنديًا راسخًا.

إن فشل أمريكا في دعم الهند في قضية أمنية جوهرية، وقرارها بمعاقبتها تجاريًا، قد دمّر الثقة بين الهنود. فمنذ عام ٢٠٠٤، رحّب رؤساء أمريكا بالهند كقوة ديمقراطية صاعدة تقف في وجه الهيمنة الصينية على آسيا. ويبلغ حجم اقتصادها ٤ تريليونات دولار، وسوقها المالية ٥ تريليونات، مقارنةً بباكستان الغارقة في عدم الاستقرار، وأزمات الديون، والإرهاب، والاعتماد على الصين. إنه هدفٌ ذاتيٌ جسيمٌ يُلحق الضرر بالمصالح الأمريكية، ويزيد من إهمالها لحلف الناتو في أوروبا.

وهذا ما يفسر الشعور الثاني لدى بعض الهنود: الانتصار المعنوي. فمنذ استقلالها عام ١٩٤٧، تجنبت الهند الدخول في تحالفات، وإن تغيّر اسم سياستها من «عدم الانحياز» إلى «تعددية الانحياز». فهي تعتمد على روسيا في بعض الأسلحة، وعلى أوروبا وإسرائيل وأمريكا في أخرى. وتستورد من الصين مستلزمات التصنيع، ومن الغرب التكنولوجيا والأسواق.

لكن في عام ٢٠٢٠، وبعد تجميد العلاقات مع الصين إثر المناوشات الحدودية، راود بعض المسؤولين في واشنطن الأمل في أن يكون ذلك مقدمة لتحالف شبه رسمي مع أمريكا. وقد تم تبادل المعلومات الاستخباراتية، وأجريت تدريبات عسكرية مشتركة بين الهند وأمريكا، بمشاركة اليابان وأستراليا، مما أدى إلى اتفاق استراتيجي في عام ٢٠٢٤ لتعزيز التعاون الدفاعي.

الهنود المتشككون في الانخراط العالمي يشعرون الآن بأنهم كانوا على حق. وكما حذّروا دائمًا، فإن الاعتماد على أمريكا أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر. وزيارة مودي إلى الصين تهدف إلى إيصال رسالة واضحة: للهند خيارات أخرى.

الإذلال والانتصار يشكلان اختبارًا لقدرات الهند وصلابتها. فقد سعى مودي على مدى أحد عشر عامًا إلى بناء الدولة، وتحديثها، وتركيز السلطة. وقد واجه انتكاسات، منها ضعف نتائج حملة التصنيع، وفشلها في خلق الوظائف المطلوبة، ورداءة النظام التعليمي، وانزلاقه أحيانًا نحو النزعة الهندوسية المتعصبة.

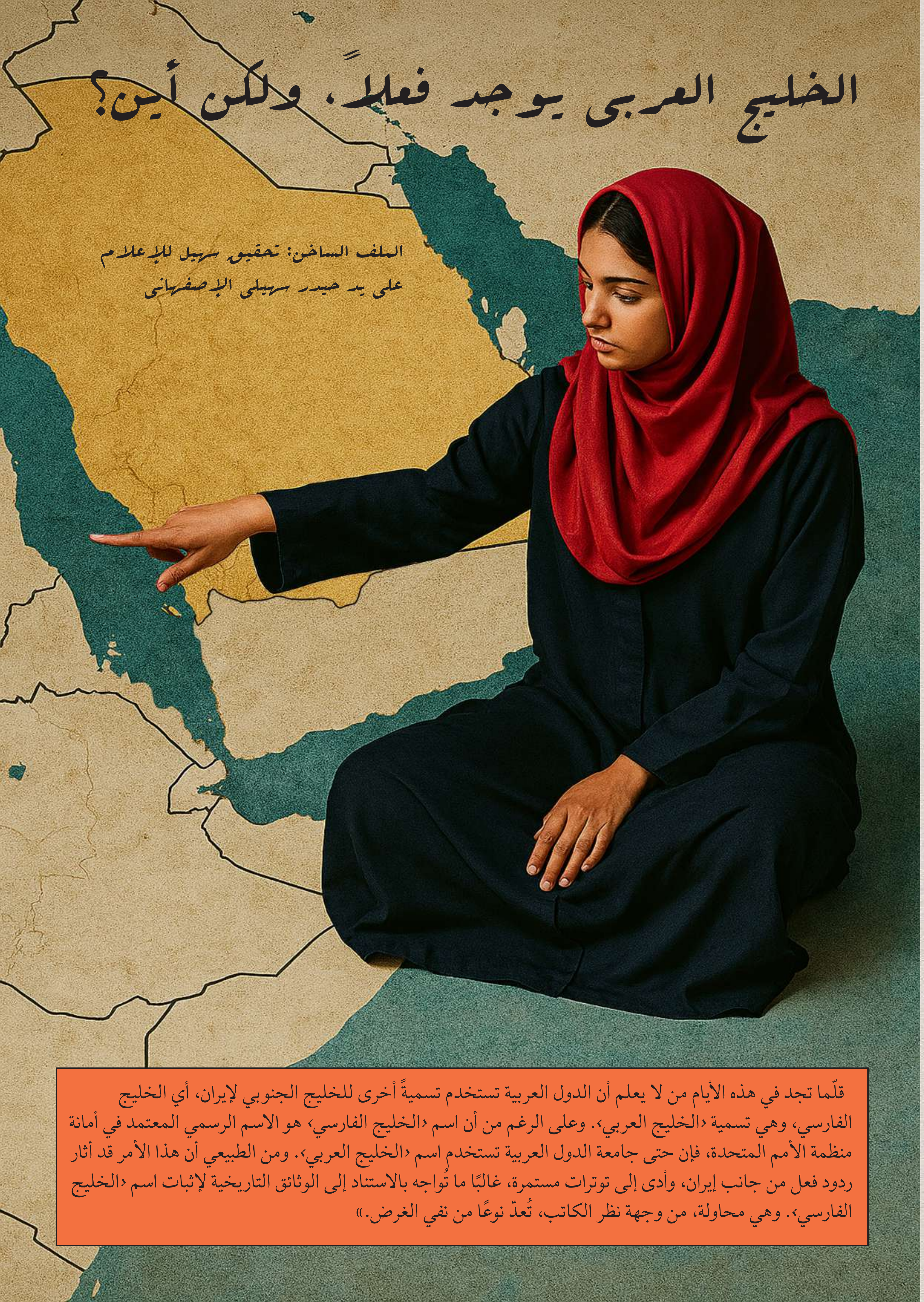
لكن هناك نجاحات أيضًا: الطرق والمطارات الجديدة، ومنصات الدفع الرقمي والضرائب، خلقت سوقًا موحدة ضخمة. والنظام المالي بات أقوى، بأسواق رأسمالية عميقة قائمة على الادخار المحلي، وحساب جارٍ شبه متوازن، وبنوك تتسم بالحذر. ورغم أن الهند لم تعد الوجهة المفضلة لسلاسل التوريد ضمن استراتيجية «الصين زائد واحد»، فإن هذه الإنجازات ستساعدها على تجاوز الصدمة التجارية. ومن المتوقع أن يظل النمو فوق ٦٪، مما يجعلها أكثر الاقتصادات الكبرى ديناميكية، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام ٢٠٢٨.

الخطر يكمن في أن عدوانية أمريكا قد تُحيي نزعة الانغلاق الاقتصادي ومعاداة الغرب. ففي خطابه بمناسبة يوم الاستقلال من القلعة الحمراء في دلهي يوم ١٥ أغسطس، شدّد مودي على الاعتماد على الذات. لكن إذا مضت الهند أبعد من ذلك وانغلقت على نفسها، فإن ذلك سيهدد قطاع الخدمات لديها، الذي يصدر ما يقارب مجموع صادرات القطاعات الأخرى مجتمعة. وتحقق شركات الخدمات التقنية نصف مبيعاتها على الأقل من السوق الأمريكية، بما في ذلك الشركات الكبرى التي تمتلك «مراكز القدرات العالمية» في الهند. كما أن الهند تُعدّ ثاني أكبر سوق لـ OpenAI من حيث عدد المستخدمين. ولتسريع التصنيع، تحتاج الهند إلى استيراد المزيد من الآلات والمكونات من الصين.

من الأفضل للهند أن تسعى إلى تقليل الأضرار. عليها تقديم تنازلات عقلانية، منها خفض التعريفات الجمركية، وتقليل شراء النفط الروسي، وزيادة استيراد الغاز الطبيعي الأمريكي. لا تزال هناك روابط متينة بين الهند وأمريكا، منها الجالية الهندية الكبيرة في الولايات المتحدة. وزيارة مودي إلى الصين خطوة صائبة: فتعزيز التصنيع الهندي في العقد المقبل يتطلب علاقات تجارية أوثق مع الصين، إلى جانب التكنولوجيا الأمريكية. وينبغي له السعي إلى اتفاقيات تجارية جديدة، تضاف إلى تلك التي أبرمت مؤخرًا مع بريطانيا والإمارات.

الخليج العربى يوجد فعلاً، ولكن أين؟

الملف الساخن: تحقيق سهيل للإعلام
على يد حيدر سهيلى الإصفهانى



قلّما تجد في هذه الأيام من لا يعلم أن الدول العربية تستخدم تسميةً أخرى للخليج الجنوبي لإيران، أي الخليج الفارسي، وهي تسمية ‹الخليج العربي›. وعلى الرغم من أن اسم ‹الخليج الفارسي› هو الاسم الرسمي المعتمد في أمانة منظمة الأمم المتحدة، فإن حتى جامعة الدول العربية تستخدم اسم ‹الخليج العربي›. ومن الطبيعي أن هذا الأمر قد أثار ردود فعل من جانب إيران، وأدى إلى توترات مستمرة، غالبًا ما تُواجه بالاستناد إلى الوثائق التاريخية لإثبات اسم ‹الخليج الفارسي›. وهي محاولة، من وجهة نظر الكاتب، تُعدّ نوعًا من نفي الغرض.»



نظرة إلى الخارج لإصلاح الداخل

الأولوية الثانية يجب أن تكون الإصلاح الداخلي. فمصير الهند - وخيارها - هو الاستقلال. والحجم والديناميكية باتا أكثر أهمية من أي وقت مضى، لضمان شروط أفضل في الاتفاقيات، وتمويل الدفاع، وتحسين مستوى المعيشة، حتى لو تباطأت التجارة العالمية. وقد انتظرت الهند لسنوات إصلاحات كبرى، منها تحرير الأعمال، وإصلاح القضاء، وتحديث الزراعة، والأراضي، وتوزيع الطاقة.

ويتطلب الكثير من هذه الإصلاحات تعاونًا بين الولايات الهندية والحكومة المركزية. ومن المبشّر أن مودي أعلن مؤخرًا عزمه تبسيط ضريبة السلع والخدمات، وتحرير الاقتصاد، مؤكدًا على «إصلاحات الجيل القادم». وبعد أحد عشر عامًا في الحكم، عليه أن يمضي قدمًا بوتيرة أسرع وأوسع. فمواجهة التحديات الداخلية العميقة لطالما كانت في مصلحة الهند الوطنية. وفي عالمٍ عدائي، هي أيضًا أفضل وسيلة للدفاع.

في مواجهة هذا المطلب الذي يُعدّ سطحيًا من قبل بعض الدول العربية، اتخذت إيران على الدوام موقفًا دفاعيًا، وقدّمت وثائق تاريخية عديدة لإثبات صحة تسمية «الخليج الفارسي». وفي المقابل، لجأت بعض الدول العربية إلى التزوير الوثائقي، أو إلى الاستناد إلى مصادر ضعيفة وغير موثوقة، في محاولة لترويج مصطلح «الخليج العربي». لكن الإشكالية الجوهرية تكمن في مكان آخر: لماذا لم تستطع إيران أن تطرح موقفها بمنطق أقوى يُحسم الجدل؟ السبب، كما يرى الكاتب، يعود إلى أن المسؤولين الإيرانيين لم يسعوا إلى تحليل جذور هذا السلوك العدائي، ولم يخرجوا من الحالة الدفاعية، ولم يبادروا إلى تفكيك خلفيات هذه المؤامرة.

أما السؤال المحوري: هل يوجد أصلًا ما يُسمى بـ«الخليج العربي»؟

الجواب، وفقًا للمصادر التاريخية، هو نعم. هذا الخليج موجود وله خلفية تاريخية ومنطقية، إلا أن المشكلة تكمن في أن هذا الاسم لا علاقة له بالخليج الفارسي. بل هو اسم أُطلق على خليج آخر، وتحديدًا على البحر الأحمر، الذي كان في السابق مغلقًا، وينتهي في منطقة تُعرف اليوم باسم «خليج العقبة» (عربيًا) أو «خليج إيلات» (إسرائيليًا).

الغرب، في توصيفه للمناطق الجغرافية، لا يزال يعتمد على المصطلحات الرومانية، خاصة في محيط البحر المتوسط، ويُفرط في استخدامها. فحتى المدن التي كانت تُعرف في الأدب الروماني باسم «تريپولي»، تُسمى اليوم «طرابلس»، لكن التقليد الروماني لا يزال يُحترم ويُستخدم، خصوصًا من قبل الكنيسة الكاثوليكية. البحر المتوسط، مثلًا، هو مصطلح روماني لا يزال مستخدمًا في اللغة العربية: «البحر الأبيض المتوسط». وبالمثل، كان البحر الأحمر يُعرف في الأدبيات الرومانية باسم «سينوس أرابيكوس» (Sinus Arabicus)، إلى جانب «ماره روبروم» (Mare Rubrum)، وهو اسم يوناني دخل الأدب اللاتيني، لكن الاسم الرسمي الروماني كان «سينوس أرابيكوس»، وهو مصطلح معروف لدى السياسيين الأوروبيين.

أما انتقال اسم «الخليج العربي» إلى الخليج الفارسي

فقد تم بطريقة بسيطة: بعد تولّي حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في البحرين عام ١٩٢٦، عيّنت بريطانيا مستشارًا له يُدعى السير تشارلز دارليمپل بلگريو (Sir Charles Dalrymple Belgrave)، الذي حكم البحرين فعليًا حتى عام ١٩٥٧، وكان بمثابة ممثل مباشر للحكومة البريطانية في المنطقة. كانت إحدى مهامه الأساسية منع أي محاولة لعودة البحرين إلى السيادة الإيرانية، وقد عمل على إثارة مشاعر العداء تجاه إيران، مستغلًا خوف شيوخ البحرين السنّة، الذين لا ينحدرون من أصول بحرينية، من النفوذ الإيراني.

في تلك الفترة، لم يكن العرب يعرفون مصطلح «الخليج العربي»، حتى في سياق البحر الأحمر. وتشير شهادات متعددة إلى أن القادة العرب في جنوب الخليج كانوا يعرفون فقط اسم «الخليج الفارسي» خلال مراحل تعليمهم. جمال عبد الناصر، الزعيم المصري الراحل، كان يردد في خطبه شعارًا شهيرًا: «أمة عربية واحدة، من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي». حتى الدولة العثمانية، التي سيطرت لقرون على سواحل العراق والكويت والسعودية، لم تستخدم مصطلح «الخليج العربي»، بل كانت تسميه «خليج البصرة» في سياق مواجهتها مع إيران.

ومع ذلك، لم يتردد بلگريو في الادعاء بأن «العرب يفضلون تسمية الخليج الفارسي بالخليج العربي». وبحسب الباحث بول ريتش، في كتابه «خلق الخليج العربي» (The Creating of Arabian Gulf) الصادر عام ٢٠٠٩، فإن بلگريو هو أول من استخدم هذا المصطلح في وصف الخليج الفارسي. ولا توجد أدلة تبرئ هذا المسؤول البريطاني من تهمة إشعال الفتنة بين الإيرانيين والعرب، رغم عدم وجود ما يثبت أن ذلك كان سياسة رسمية لبريطانيا. بل إن بلگريو نفسه اضطر إلى استخدام مصطلح «الخليج الفارسي» في مقالاته الرسمية، ومنها مقال نُشر في مجلة الجمعية الملكية لآسيا الوسطى عام ١٩٦٨ بعنوان «الخليج الفارسي: الماضي والحاضر». ولا تزال الحكومة البريطانية حتى اليوم تستخدم مصطلح «الخليج الفارسي».

ومع ذلك، فإن هذه الفتنة وجدت بيئة خصبة، واستمرت في الاشتعال حتى يومنا هذا.

أما في ما يتعلق بالدعاية والتزوير، فثمة اتهام شائع بأن انسحاب بريطانيا من الخليج، وظهور إيران كقوة إقليمية، دفع وزارة المستعمرات البريطانية إلى إشعال فتنة بين العرب وإيران. ويُعتقد أن بريطانيا، بعد أن رأت

نجاح مؤامرة بلگريو، تراجعت عنها لتبقى بمنأى عن الاتهامات، وهو أسلوب تكرر في سياسات بريطانيا الاستعمارية.

من الواضح أن غياب التفاهم بين العرب والفرس، بسبب خلافات سطحية، حال دون إحياء مشروع حضاري مشترك. حتى النزاع حول الجزر الثلاث كان يمكن حله عبر إنشاء سوق حرة في الخليج، تُشارك فيها الدول المعنية. لكن بقايا الاستعمار، والعداء المتبادل، حالا دون ذلك، ودفعا الطرفين إلى إضعاف بعضهما البعض.

وبناءً على ما سبق، ومع وجود أدلة واضحة على دور بلگريو في الترويج لمصطلح «الخليج العربي»، فإن قبول هذا الاتهام ليس بالأمر المستبعد، حتى لو لم تُعلن بريطانيا رسميًا تبنيها لهذا النهج.

في بدايات المد القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، لم يكن هناك عداء تجاه إيران، بل كان التركيز على مواجهة إسرائيل. وفي تلك الفترة، كان في القاهرة شارع يُسمى «الخليج الفارسي»، قبل أن يُعاد تسميته لاحقًا. لكن مع تصاعد الخلاف بين ناصر والسعودية، ودخول مصر في حرب اليمن، ووقوف شاه إيران إلى جانب السعودية، بدأ ناصر يتخذ مواقف عدائية تجاه إيران.

بعد الثورة الإيرانية، تصاعدت الفتنة، ووجدت في الحرب الإيرانية العراقية أرضًا خصبة. وقد أنفقت السعودية والإمارات والعراق مبالغ طائلة على تزوير الوثائق وترويج الخرائط التي تُظهر الخليج الفارسي باسم «الخليج العربي»، رغم وجود خرائط أكثر شهرة في مكتبة الكونغرس الأمريكي تُثبت العكس.

ورغم وجود بحر كبير يُسمى «بحر العرب»، لم يكن ذلك كافيًا للقوميين العرب، الذين تجاهلوا أهمية التحالف مع إيران في مواجهة الاستعمار والصهيونية، رغم القواسم الثقافية والدينية المشتركة.

خاتمة:

تستخدم بعض الدول العربية مصطلح «الخليج العربي» للإشارة إلى الخليج الفارسي، دون أن تبحث في أصل هذا الاسم المصطنع. ولو تم التحقق من منشأ هذا المصطلح، لكان بالإمكان فهم خلفياته السياسية والتاريخية. ولولا جهود الباحث بول ريتش، لما عرفنا أن أول من استخدم هذا المصطلح في سياق الخليج الفارسي كان بلگريو، خلال دراسته عن البحر الأحمر. لكن قلّما نجد من يسعى إلى معرفة أن «الخليج العربي» هو في الأصل اسم البحر الأحمر، وأن استخدامه في سياق الخليج الفارسي كان جزءًا من مؤامرة تاريخية مدروسة.

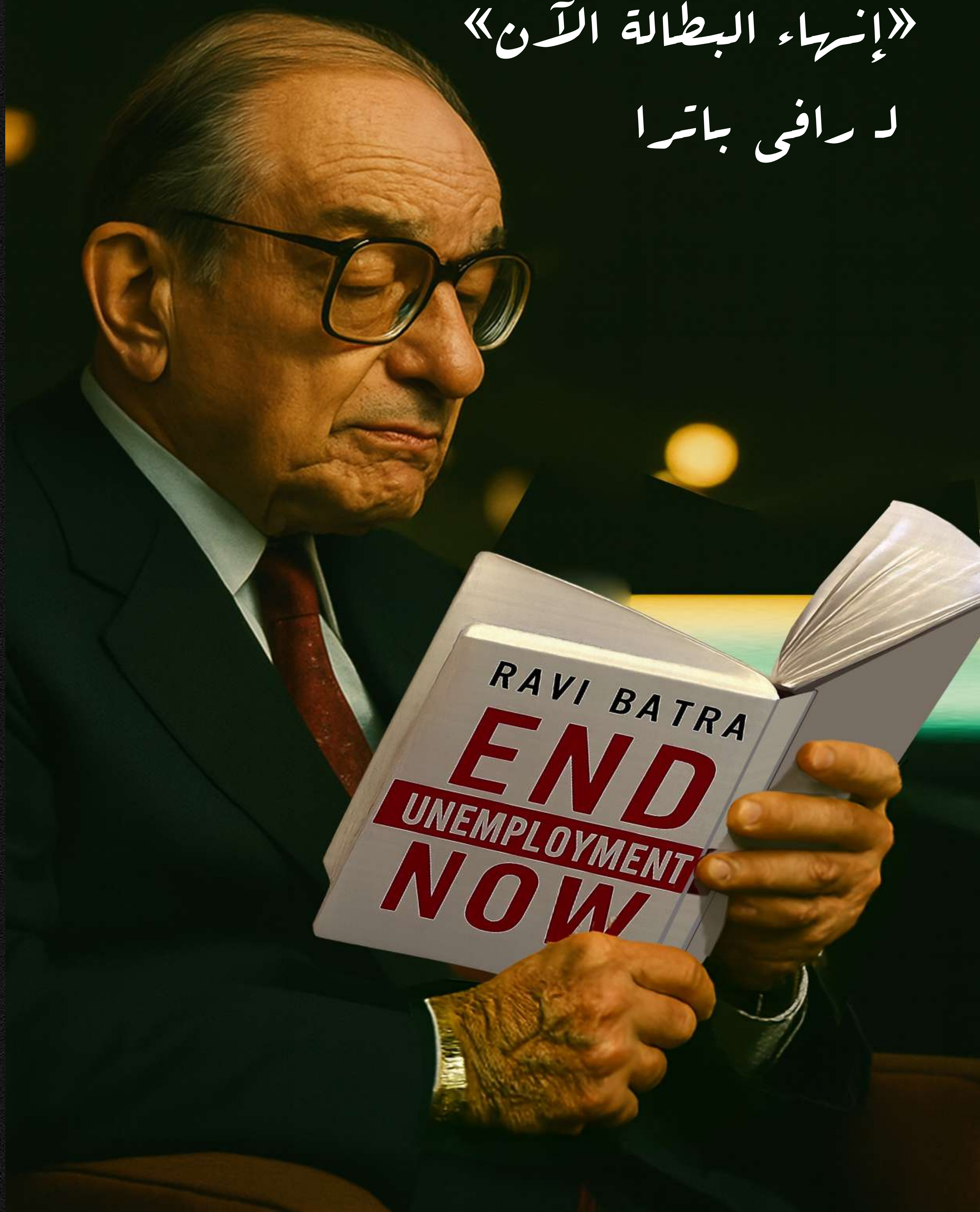
مصادر:

- Sinus Arabicus - GEOGRAFIE Flü sse, Seen & Meere مقال جغرافي يشرح كيف أطلق المؤرخ اليوناني هيرودوت في القرن الثاني قبل الميلاد اسم «الخليج العربي» على البحر الأحمر، ويبيّن كيف استُخدمت تسميتان مختلفتان للإشارة إلى جزأين منفصلين من هذا البحر.
- تشارلز بلگريو - ويكيبيديا صفحة تعريفية عن السير تشارلز دارليمپل بلگريو، المستشار البريطاني في البحرين خلال الفترة الاستعمارية، ودوره في صياغة السياسات المحلية والخارجية.
- العلاقات بين البحرين والمملكة المتحدة - ويكيبيديا عرض تاريخي للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين البحرين وبريطانيا، خاصة خلال فترة الانتداب البريطاني.
- نقل قول من نائب وزير الخارجية الإيراني السابق عن أمير الكويت السابق بشأن الخليج الفارسي - مصدر: آخرين خبر يتضمن تصريحات رسمية تؤكد استخدام مصطلح «الخليج الفارسي» في الخطاب العربي الرسمي، مدعومة بتحليلات الدكتور محمد عجم حول التسمية في الاتفاقيات العربية والقانون الدولي.
- بالفيديو: عندما أطلق جمال عبد الناصر عليه اسم «الخليج الفارسي» - قناة العالم الإخبارية تسجيلات أرشيفية لخطابات الزعيم المصري جمال عبد الناصر، حيث استخدم مصطلح «الخليج الفارسي» في سياق قومي عربي.
- خليج البصرة - ويكيبيديا (Basra K rfezi) توثيق تاريخي لتسمية الخليج من قبل الدولة العثمانية بـ«خليج البصرة»، كبديل سياسي لتسمية «الخليج الفارسي».
- The Creating of Arabian Gulf - Paul J. Rich كتاب تحليلي صدر عام ٢٠٠٩، يناقش فيه المؤلف بول ريتش نشأة مصطلح «الخليج العربي» واستخدامه السياسي، ويشير إلى دور بلگريو في الترويج له.

ملخص كتاب

«إنهاء البطالة الآن»

د رافى باترا



مقدمة عن الكتاب والمؤلف

رافي باترا، اقتصادي أمريكي من أصل هندي وأستاذ في جامعة ساوثرن ميثوديست، يُعرف بانتقاده للهياكل الاقتصادية المعاصرة. من أشهر أعماله «الكساد الكبير لعام ١٩٩٠» و»احتيال غرينسبان». في كتابه «إنهاء البطالة الآن: كيف نقضي على البطالة والدين والفقر رغم الكونغرس»، الصادر عام ٢٠١٥ عن دار سانت مارتن، يبلغ ذروة رؤيته الأخلاقية الاقتصادية.

الكتاب، الذي يتألف من ٢٥٦ صفحة، مكتوب بأسلوب تحليلي واضح، ويطرح فكرة أن البطالة يمكن القضاء عليها تقريبًا دون الحاجة إلى تشريع جديد من الكونغرس، وذلك باستخدام السلطات التنفيذية والنقدية القائمة. يرى باترا أن التوظيف ليس نتيجة للسوق، بل مبدأ مؤسسي وأخلاقي أساسي، ويعيد تعريف دور الحكومة والسوق والعدالة الاجتماعية.

الأطروحة المركزية والإطار الفكري

يرى باترا أن «المصدر النهائي للبطالة» هو الرأسمالية الاحتكارية، حيث تقوم الشركات العملاقة بخفض الأجور، ورفع الأسعار، واستخلاص الإنتاجية، مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج وركود في الطلب، وبالتالي تسريح العمال. الحل ليس في توسيع الحكومة أو تحرير السوق أكثر، بل في استعادة المنافسة الحقيقية من خلال تفكيك الاحتكار وإعادة توجيه الحوافز باستخدام أدوات تنفيذية.

«السوق الحرة الحقيقية مستحيلة دون تفكيك القوة الاحتكارية؛ ويمكن بدء هذه المهمة من خلال السلطة التنفيذية.»

أدوات السياسة المقترحة دون تدخل الكونغرس

يقدم باترا «مجموعة أدوات تنفيذية» تهدف إلى تعزيز التوظيف، وتقليل الدين والفقر، مع الحفاظ على هيكل السوق. المحور المشترك هو إضعاف القوة الاحتكارية وتسريع دور الشركات الصغيرة:

أدوات السياسة المقترحة دون تدخل الكونغرس

يقدم باترا «مجموعة أدوات تنفيذية» تهدف إلى تعزيز التوظيف، وتقليل الدين والفقر، مع الحفاظ على هيكل السوق. المحور المشترك هو إضعاف القوة الاحتكارية وتسريع دور الشركات الصغيرة:

- إنشاء بنك تنافسي مدعوم من FDIC: لمنافسة العمالقة الماليين، وخفض أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان إلى حوالي ٥٪ بدلًا من ١٠-٣٥٪.
- حظر الاندماجات بين الشركات الكبرى المربحة: لمنع عمليات التسريح والحفاظ على المنافسة والوظائف.
- توفير الائتمان الرخيص والعقود الحكومية للشركات الصغيرة: كونها المحرك الحقيقي للتوظيف منذ الثمانينات.
- إصدار سندات تقاعد لتعويض انخفاض دخل كبار السن: لضمان دخل ثابت وزيادة الطلب الكلي.
- الضغط لخفض أسعار النفط إلى حوالي ٢٠ دولارًا للبرميل: لتقليل تكاليف المعيشة وتحفيز الإنفاق.

يدّعي باترا أن تنفيذ هذه الحزمة يمكن أن يقضي على البطالة تمامًا خلال عامين باستخدام سلطات الرئيس والاحتياطي الفيدرالي القائمة، دون تدخل الكونغرس.

المنطق السببي: من الاحتكار إلى البطالة، ومن التنفيذ إلى التوظيف

يشرح الكتاب كيف أن تركّز القوة السوقية في قطاعات مثل التمويل والتجزئة والنفط والأدوية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور، مما يخلق فائضًا في الإنتاج وضعفًا في الطلب، ثم تسريحًا للعمال، فبطالة مزمنة وعدم مساواة وديون أسرية. الحل هو تفكيك هذا الهيكل عبر «السلطة التنفيذية»، وفتح المجال للمنافسة الشعبية والابتكار.

الكتاب مناهض للاحتكار لكنه مؤيد للسوق: يدعو إلى سوق بلا هيمنة، لا سوق بلا حكومة.

أدوات التنفيذ: الرئيس والاحتياطي الفيدرالي كوسائل

ما يميز هذا الكتاب هو اعتماده على السلطات القانونية القائمة بدلًا من الخطط التشريعية. يرى باترا أن الرئيس والاحتياطي الفيدرالي يمكنهما خلق «ظروف سوق أكثر حرية» عبر أدوات تنظيمية وتنفيذية، دون انتظار التوافق الحزبي.

هذا التركيز على التنفيذ يحوّل الكتاب من «بيان طموحات» إلى «خريطة عمل»، ويطرح سؤالًا سياسيًا حول مسؤولية السلطة التنفيذية.

المقارنة الفكرية: مع كينز وماركس والمؤسسية

يركز باترا على التوظيف كمحور للمقارنة:

باترا	المؤسسية	ماركس	كينز	المحور
مبدأ أخلاقي–مؤسسي	وظيفة القواعد	جوهر الصراع الطبقي	أداة لتحفيز الطلب	**التوظيف**
تفكيك الاحتكار التنفيذي + سوق عادلة	إصلاح المؤسسات	تغيير ملكية وسائل الإنتاج	تحفيز الطلب	**الحل**
معطل للاحتكار وحليف للشركات الصغيرة	مصمم للقواعد	أداة للطبقة الحاكمة	دور دوري	**دور الحكومة**

نقاط القوة والمخاطر والنقد

- نقاط القوة: التركيز على أدوات تنفيذية فورية وقانونية، الاستناد إلى تاريخ مكافحة الاحتكار، الربط بين العدالة والكفاءة، وإعادة تعريف السوق الحرة.
- مخاطر التنفيذ: مقاومة سياسية وقانونية لتفكيك الاحتكارات، آثار جيوسياسية وبيئية لخفض أسعار النفط، صراعات تنظيمية مع البنوك الكبرى.
- غموض التصميم: نقص التفاصيل حول تحديد الأسعار، ترتيب السياسات، وإدارة الآثار غير المقصودة مثل الصدمات في العرض.

الحكومة في ظل رأس المال: رؤية باترا للعلاقة البنيوية بين الدولة والشركات

يرى باترا أن الحكومة ليست حكمًا محايدًا، بل لاعبًا منحازًا للنخب المالية والشركات الاحتكارية. في هذا الكتاب، يبلغ هذا الرأي ذروته: الحكومة الأمريكية، في هيكلها الحالي، لا تحمي المصلحة العامة بل تتعاون بنيويًا مع الرأسمالية الاحتكارية.

الحكومة كذراع للاحتكار

يؤكد باترا أن تدخل الحكومة - من السياسات الضريبية إلى إنقاذ البنوك - يخدم الشركات الكبرى ويعزز الاحتكار.
نقد التدخل المضلل
لا يعارض باترا التدخل الحكومي بحد ذاته، بل ينتقد اتجاهه الذي يخدم المصالح الراسخة بدلًا من رفاهية الشعب.

الحكومة والعدالة والذاكرة الاجتماعية

يرى باترا أن الحكومة يجب أن تحمي الكرامة الإنسانية والتوظيف الشامل والعدالة التوزيعية، لكنها نسيت هذا الدور وأصبحت حارسة لمصالح الاحتكار.

خاتمة: دولة ناسية، واقتصاد بلا ذاكرة

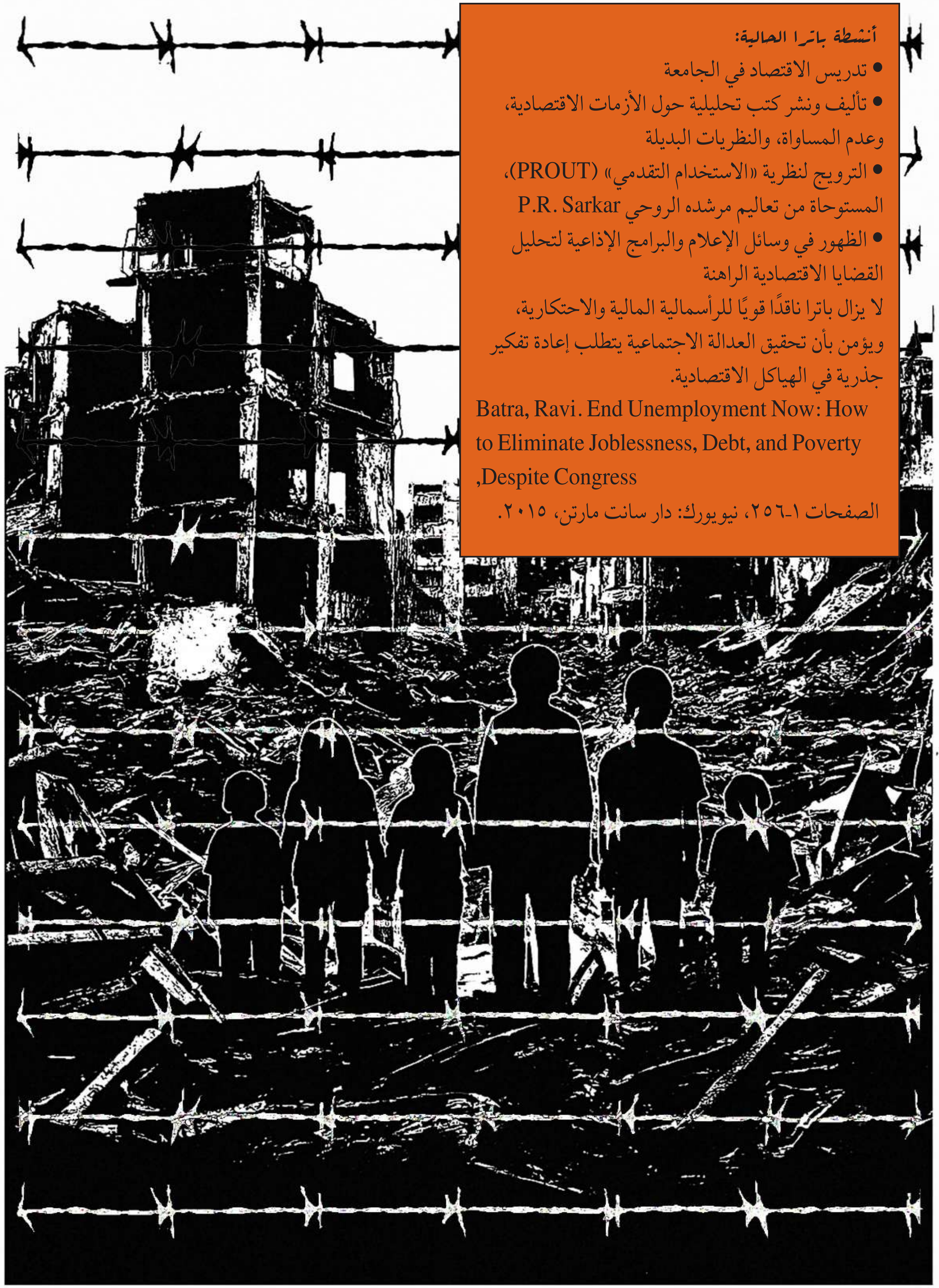
يرى باترا أن الدولة فقدت ذاكرتها الاجتماعية وأصبحت خادمة للهياكل الاحتكارية. يدعو إلى استعادة الدور الأخلاقي للحكومة كحامية للعدالة، ليس عبر التشريع، بل من خلال العمل التنفيذي الجريء. في رؤيته، يجب أن تخرج الدولة من ظل رأس المال وتصبح حارسة للكرامة الإنسانية.

«إنهاء البطالة الآن»: بيان لسوق بلا هيمنة

يُعد كتاب End Unemployment Now بيانًا لسوق بلا هيمنة: مناهض للاحتكار، مؤيد للمنافسة العادلة، ومبني أخلاقيًا على هدف التوظيف الكريم. يُظهر رافي باترا كيف يمكن استخدام السلطات التنفيذية والنقدية القائمة لإعادة ضبط الحوافز، وتحفيز التوظيف الشعبي، ومكافحة الدين والفقر.
هل كل عنصر من عناصر الخطة قابل للتنفيذ الفوري؟ لا. لكن هل يقدم مخططًا واضحًا لكسر الحلقة المفرغة للبطالة الناتجة عن الاحتكار؟ نعم — وهذا وحده يجعله جديرًا بالنقاش الجاد والتجربة العملية.

نبذة عن حياة رافي باترا الحالية

يواصل رافي باترا الإقامة في الولايات المتحدة ويعمل أستاذًا للاقتصاد في جامعة ساوثرن ميثوديست في دالاس، تكساس. يُدرّس في هذه الجامعة منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا يزال نشطًا في مجالات الاقتصاد الدولي، نظرية التنمية، ونقد الرأسمالية.



أنشطة باترا الحالية:

- تدريس الاقتصاد في الجامعة
- تأليف ونشر كتب تحليلية حول الأزمات الاقتصادية، وعدم المساواة، والنظريات البديلة
- الترويج لنظرية «الاستخدام التقدمي» (PROUT)، المستوحاة من تعاليم مرشده الروحي P.R. Sarkar
- الظهور في وسائل الإعلام والبرامج الإذاعية لتحليل القضايا الاقتصادية الراهنة

لا يزال باترا ناقدًا قويًا للرأسمالية المالية والاحتكارية، ويؤمن بأن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إعادة تفكير جذرية في الهياكل الاقتصادية.

Batra, Ravi. End Unemployment Now: How to Eliminate Joblessness, Debt, and Poverty ,Despite Congress
الصفحات ١-٢٥٦، نيويورك: دار سانت مارتن، ٢٠١٥.


الرؤية المشرقية